جامِعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام

إعداد
آلاء عباس عبد الرحمن يامين

إشراف
أ. د. عبد الناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
2019م

دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام

إعداد

آلاء عباس عبد الرحمن يامين

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/05/20م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. أ. د. عبد الناصر نور / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عبد الفتاح السرطاوي / ممتحناً خارجياً	.....
3 د. سامح العطعوط / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك..... ولايطيب النهار إلا بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك (الله جل جلاله)

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

(سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم)

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي الغالي)

إلى ملاكي في الحياة.. وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب(والدتي الغالية).

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى الارواح التي سكنت روحي ..

إلى الشموع التي احترقت من أجل أن تنير لنا الطريق، إلى من شجعني ووقف بجانبي حتى نهاية الطريق... أساتذتي تقديراً ووفاء.

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

الشكر والتقدير

بداية، أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور على ما قدمه لي من نصح وارشاد ومعلومات قيمة لإنجاز هذا البحث.

وإلى جميع أساتذة كلية الدراسات العليا ببرنامج المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية على ما نهلته من علمهم الوفير.

كما واتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد.

وختاماً الشكر لكل من ساهم وساعد في إتمام هذه الدراسة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه، حيث إن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجـــة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: **Student's name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
الملخص	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
متغيرات الدراسة	6
نموذج الدراسة	7
أهداف الدراسة	8
حدود الدراسة	8
أهمية الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**11**
الإطار النظري	12
الدراسات السابقة	41
إضافة الدراسة	46
الفصل الثالث: المنهج والإجراءات	**47**
منهج الدراسة	48
مجتمع الدراسة وعينتها	48
أداة الدراسة	51
صدق الأداة	53

الموضوع	الصفحة
ثبات الأداة	53
إجراءات الدراسة	54
متغيرات الدراسة	55
المعالجات الاحصائية	56
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**57**
المقدمة	58
النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي	58
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	77
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	**82**
المقدمة	83
مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	83
التوصيات	86
قائمة المصادر والمراجع	**87**
الملاحق	**92**
Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع مجتمع الدراسة وعينتها ونسبة الاسترداد.	49
جدول (2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.	50
جدول (3)	مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي	52
جدول (4)	فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها	53
جدول (5)	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها	54
جدول (6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الأول من الاستبانة لمعرفة دور مبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	60
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الثاني من الاستبانة لمعرفة دور مبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	62
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الثالث من الاستبانة لمعرفة دور مبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	64
جدول (9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الرابع في الاستبانة لمعرفة دور مبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	65
جدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الخامس في الاستبانة لمعرفة دور مبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	67

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الأول من الاستبانة لمعرفة دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	69
جدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثاني في الاستبانة لمعرفة طبيعية المعلومات الضريبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	70
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثالث في الاستبانة لمعرفة المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	71
جدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الرابع في الاستبانة لمعرفة وسائل الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	74
جدول (15)	نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس مجالات ومحاور الاستبانة المتعلقة بدراسة دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام	76
جدول (16)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى	78
جدول (17)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية	80
جدول (18)	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بالفرضية الثالثة	81

دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام

إعداد

آلاء عباس عبد الرحمن يامين

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

الملخص

`هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما هو دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام؟ وسعت الدراسة للتحقق من الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للمعلومات الضريبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a=0.05) في الحفاظ على المال العام، تكون مجتمع الدراسة من جميع مقدري الضرائب في الضفة الغربية والبالغ عددهم (103) مقدر ضريبي، أما عينة الدراسة فقد تكونت من المقدرين في محافظات (نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية) والبالغ عددهم (36) مقدر ضريبي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يتضح من خلال الدراسة إلى أن هناك دور للمعلومات الضريبة في الحفاظ على المال العام.
2. يتضح من خلال الدراسة أن هناك دور لمبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام.
3. هناك دور لمبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام

وفي نهاية الدراسة أوصت الباحثة بعدة توصيات أبرزها:

1. العمل تطبيق مفاهيم الشفافية في الدوائر الضريبية لما لذلك من اثر واضح على التزام المكلفين بدفع الضرائب

2. توفر الشفافية والافصاح في قوائم المكلف المالية حتى لا يُصار الى اتخاذ قرارات ضريبية خاطئة

3. مراعاة قانون ضريبة الدخل لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين

الكلمات المفتاحية: طبيعه المعلومات الضريبيه، الحفاظ على المال العام، مأمور الضريبه

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

فرضيات الدراسة

متغيرات الدراسة

نموذج الدراسة

أهداف الدراسة

حدود الدراسة

أهمية الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعتبر الضرائب من أهم وأقدر مصادر الإيرادات العامة في الدولة إذ عرفت المجتمعات البشرية طرقاً عديدة لدفع الضريبة، فإذا كان للدولة مطلق السيادة على إقليمها في مجال فرض الضرائب جبرا من المكلفين بها تحقيقاً للنفع العام فان مقتضيات العولمة الاقتصادية وانسياب حركة التجارة الدولية أدت إلى تشابك مصالح الدولة وتعدد أنواع الضرائب المفروضة على الثروة والمداخيل، ولذلك سعت الدولة لفرض الضرائب على الأفراد بطرق عديدة لتسهيل جمعها وإسرافها للصالح العام للدولة دون تبذير أو إسراف[1].

وقد اهتمت الدولة بالضرائب كونها مصدر ذات أهمية في الحصول على الأموال من المواطنين والتي تسعى لإنفاقه على المصلحة العام للمواطن، والذي يبرز أهمية القطاع الضريبي في دعم خزينة الدولة وفي توفير الرصيد الغني حساب الدولة.

ونظراً لأهمية الضرائب بكونها احد أهم الأدوات التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية على وفق السياسة الضريبية للنظام الضريبي، والتي لا يمكن أن يتم تحقيقها إلا من خلال أدارة ضريبية ذات كفاءة وفاعلية وسلطة تنفيذية تقع على عاتقها تنفيذ التشريعات الضريبية.[2]

وبما إن الإدارة الضريبية على علاقة مباشرة مع المكلفين ينبغي إن تهتم بمصالح المكلفين فضلا عن الاهتمام بتطبيق أهداف السياسة الضريبية وان تأخذ المتغيرات البيئة مثل توسع الإعمال التجارية والتجارة الالكترونية والتحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق

---

[1] عبد القادر، مهداوي، (2015)، ***الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي***، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الثاني عشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص2

[2] علي، مصطفى، وحسين علي، (2013)، ***دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية***، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد الثامن، العدد 22، الفصل الأول.

لذا فان على الإدارة الضريبية أن تراعي جميع تلك المتغيرات عند رسم توجهها الاستراتيجي من خلال توفر الاستقلالية التي تمكنها من الالتزام بمسؤولياتها اتجاه الدولة والمكلفين والمجتمع.

أن الإدارة الضريبية تنجز الوظائف الإدارية الرئيسة في التخطيط لبلوغ أهدافها وتنظيم الأعمال التي يقوم بها الموظفون المتمثلون بالمخمنين في ربط الضريبة وأساليب تقدير المادة الخاضعة للضريبة على دخول المكلفين (المعنوي والطبيعي) والرقابة على تلك الأعمال بوصف الضريبة جزءا من استقطاع الدخل القومي وأنها تسهم في تغطية النفقات العامة، من اجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي تعتبر جزءاً من السياسة المالية ومكملاً للسياسة الاقتصادية للدولة يجب الوصول إلى الخطط التي تبين أن الأداء الاستراتيجي هو أكثر شمولية لفاعلية وكفاءة المؤسسة إذ يعكر قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة بالبقاء والنمو والتكيف.[1]

وللمعلومات الضريبية أهميتها في المحافظة على المال العام من خلال الطرق التي تقوم الدولة بوضعها للأفراد لدفعهم وحثهم على الالتزام بالدفع وعدم التخلف عن الدفع المستحق عليهم، ومتابعة المتهربين من الدفع الضريبي للدولة.

وقد شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية.[2]

بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا، نظرا لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم.

---

[1] يعقوب، فيحاء، والغانمي، فرقد (2014)، **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.

[2] الخطيب، كمال، (2006)، **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين**، قدمت هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

وبما أن التهرب والغش الضريبيين يمسان الجانب الجبائي للدولة، فإنه تحتم محاربتهما بالأداة التي تستطيع الحد منهما أو على الأقل التحكم فيهما.[1]

ومن هنا هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام حيث أن للمعلومات الضريبية دور مهم في الحفاظ على المال العام وذلك من خلال الوسائل والأساليب المتبعة بناءا على طبيعة المعلومات، فالمعلومات الضريبية ذات قيمة يمكن الاستفادة منها في حال قامت الدولة باستغلالها وذلك للحفاظ على المال العام، ويمكن للدولة من خلال توظيفها او اتباعها نظام الحكومة الالكترونية لما له من فوائد من خلال تفاعل المواطنين مع السلطات مع بعضها البعض، وهنا تكون المعاملات مرتبطة من خلال الحكومة الالكترونية مما يوفر للحكومة سهولة الحصول على المعلومات وغيرها.

عليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة طبيعة المعلومات الضريبية ودورها في الحفاظ على المال العام في فلسطين.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام دفع الكتروني لدى الدوائر الضريبية في فلسطين، كان بالإمكان أن تعمل على تسهيل عملية الدفع الضريبي لدى المكلفين مما يقلل من التعقيدات التي تنتج عن كثرة الإجراءات الروتينية المصاحبة لعملية التحاسب الضريبي، ويقلل من الجهد والوقت الذي يتم بذله من موظفي الدوائر الضريبية.

وكذلك ينتج عن غياب الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والإبقاء على الأساليب التقليدية في العمل الضريبي جعلها تتسم بتعقيد الإجراءات وطول وقت الانجاز وحدوث المنازعات القضائية، وبالتالي خفض معدل التحصيل الضريبي لينعكس بشكل مباشر على المال العام وخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

[1] وهبه، محمد، (2010)، **التهرب الضريبي – واقع وتوصيات**، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

يحتاج المواطن والدولة للمعلومات الضريبية التي تسهم في المساعدة في معرفة الالتزامات والحقوق في النظام الضريبي المعمول به في الوطن، حيث تسهم المعرفة بهذه المعلومات في تعزيز الحفاظ على المال العام للدولة دون هدر أو تبذير.

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في عدم توافر حكومة الكترونية توفر للمواطنين والدولة سبل تواصل سهلة وسريعة وذات مصداقية وشفافية عالية، ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام؟

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام؟ وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد دور لمبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام؟

2- هل يوجد دور لمبدأ العدالة في المعاملة في الحفاظ على المال العام؟

3- هل يوجد دور لمبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام؟

4- هل يوجد دور لمبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام؟

5- هل يوجد دور لمبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام

السؤال الثاني: ما دور طبيعة المعلومات الضريبية في تحقيق العدالة في دفع الضرائب من قبل المكلفين في الحفاظ على المال العام؟

السؤال الثالث: ما هي المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب؟

السؤال الرابع: ما هي وسائل الحفاظ على المال العام؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المعلومات الضريبة والحفاظ على المال العام، ويتفرع عن الفرضية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعية المعلومات الضريبية والحفاظ على المال العام

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب والحفاظ على المال العام

متغيرات الدراسة

1- المتغيرات المستقلة

- الملائمة

- العدالة في المعاملة
- اليقين
- الإفصاح
- الشفافية
- طبيعة المعلومات الضريبية

2- المتغير التابع

تمثلت في متغير وهو " الحفاظ على المال العام "

نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي المتغيرات التي تتضمنها الدراسة:

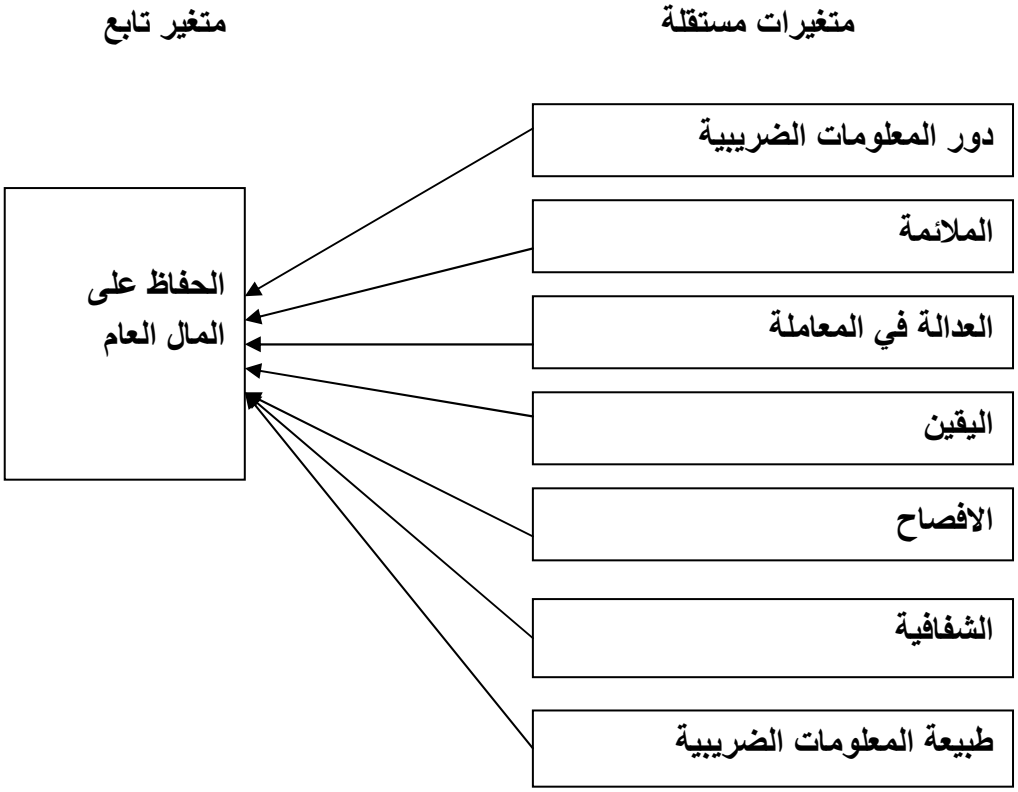

***المصدر: إعداد الباحثة**

أهداف الدراسة

1- التعرف على دور المعلومات الضريبية (الملائمة، العدالة في المعاملة، اليقين، الإفصـــاح، الشفافية) في تحقيق العدالة في دفع الضرائب على المكلفين ودورها في الحفاظ على المـــال العام.

2- التعرف على طبيعة المعلومات الضريبية ودورها في الحفاظ على المال العام

3- التعرف على المعيقات التي تعيق المواطن من دفع الضرائب.

4- التعرف على وسائل الحفاظ على المال العام.

5- معرفة فيما إذا كان هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـــي دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في المحافظات الشمالية.

حدود الدراسة

المحدد البشري: تم إجراء هذه الدراسة على مأموري الضرائب في المحافظات الشمالية (نابلس، طولكرم، جنين، قلقيلية).

المحدد المكاني: سيتم إجراء هذه الدراسة في محافظات الشمال.

المحدد الزماني: العام الدراسي 2018 / 2019

المحدد الموضوعي: طبيعة المعلومات الضريبية ودورها في الحفاظ على المال العام

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تنبع أهمية الدراسة في كونها تمثل خطوة من خطوات عدة على طريق وضع نظام ضريبي متكامل، يضمن التحصيل الضريبي بطريقة شفافة وعادلة للحفاظ على المال العام وزيادته.

2. تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال سعيها لتقديم معلومات حول طبيعة المعلومات الضريبية ودورها في الحفاظ على المال العام ومن التهرب الضريبي.ومما قد تضيفه من معلومات تخص الشفافية والعدالة والافصاح والحفاظ على المال العام من خلال بحث العلاقة بينهما، ليستفيد منها صناع القرار في ادارة الضريبة.

3. كما تكمن أهمية الدراسة في أن تحقيق أهداف النظام الضريبي في أي مجتمع يكون متعلقا بمستوى الكفاءة لدى موظفي الضرائب وتوافر المعلومات الضريبية اللازمة في الوقت المناسب.

4. كشف مواطن الخلل والضعف في المعلومات الضريبية والتي من الممكن ان تؤثر على التزام المكلفين بدفع الضريبة، ومحاولة علاج ذلك الخلل للحفاظ على المال العام.

5. كما و تكمن أهمية الدراسة كونها تعتبر من الدراسات القليلة و التي تناولت موضوع الدراسة في البيئة الفلسطينية (حسب علم الباحثة).

مصطلحات الدراسة

المعلومات الضريبية: مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في معالجة البيانات الضريبية وتحويلها الى معلومات ضريبية بعد إنجاز مجموعة من الإجراءات المتعلقة بجمع وتصنيف وخزن البيانات لاغراض إجراء التحاسب الضريبي بموجبها للتوصل الى صياغة بيان بالموقف الضريبي للمكلف[1].

الملائمة: أي ضرورة وجود ملائمة في إجراءات فرض الضريبة وتحصيلها وإمكانية تقسيطها أو تأجيلها، وتثار هذه القاعدة في الضرائب على الدخل بسبب الاحتكاك المباشر مع المكلف، بينما تختفي مثل هذه الأمور في حالة الضرائب غير المباشرة كالجمارك وضريبة

[1] الزهيري، محمد سلمان عبود (2007)، **مدى إسهام نظام المعلومات الضريبي في تطوير العمل الضريبي**، رسالة ماجستير، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص15

المبيعات....الخ ولغرض تحقيق الملائمة في التحصيل فرضت الضريبة على المنبع (الحجز عند المنبع)، ونظام السلف المقدمة حيث تتوفر الأموال لدى المكلف

العدالة في المعاملة: هي الإنصافُ بتوزيع الأعباء الضريبية على السكان؛ بحيث يترتّبُ على كُلِّ فردٍ نسبة من الضريبة العامّة، والتي يتمُّ اقتطاعها بعدالةٍ وهي مساهمةٌ ماليةٌ مُترتبةٌ على الأشخاصِ الذين يعيشون في مُجتمعٍ ما، والهدفُ منها توزيعُ النفقات الماليّة العامّة بصورة عادلة.

اليقين: يجب أن تكون الضريبة المفروضة واضحة ومحددة ومؤكدة في جميع جوانبها من حيث تعريف الدخل الخاضع وغير الخاضع والمعفي، والمعدلات الضريبية وتواريخ استحقاقها وتواريخ الدفع والإعفاءات والتنزيلات من الدخل والعقوبات والغرامات وإجراءات التقسيط أو التأجيل وتتطلب هذه القاعدة ضرورة نشر القوانين وإبلاغها للمكلفين،وضرورة وجود استقرار في القوانين واللوائح والأنظمة،وضرورة وضوحها لموظفي الضريبة.

الإفصاح: القيام بتقديم البيانات والتقارير المالية المتعلقة بالضريبة من المكلفين دون أي لبس أو غموض أو تأخير لما لذلك من أهمية في عملية التقدير وسرعة في اتخاذ القرار وفاعلية في الرقابة.

الشفافية: النظم والإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف الدائرة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

إضافة الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

مقدمة

تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات العامة وأحد مصادر التمويل الأساسية لخزينة الدولة في الاقتصاديات الحديثة، وتشكل الضرائب المفروضة على الدخل القسم الأكبر نظراً لأنها تمتاز بالثبات والتكرار وكونها المعيار الأفضل للتعبير عن قدرة المكلف كما أنها تمتاز بغزارة حصيلتها بحيث أنه تتناسب نسبة ضريبة الدخل من الإيرادات الكلية مع المستوى الاقتصادي ومستوى الدخل في هذه الاقتصاديات و تكون النسبة مرتفعة في الاقتصاديات المتقدمة و متدنية في الاقتصاديات النامية، وقد اهتم المشرع الضريبي بها كونها تعتبر جزءاً من الناتج الإجمالي ومن أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار وهي بالتالي إحدى أدوات السياسة المالية الهامة التي تؤثر على وتيرة ونمو نشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام و تساهم في حل مشاكل اقتصادية كثيرة منها البطالة والتضخم وغيرها، فهي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، ونظراً لخطورة وأهمية الضرائب فإن دساتير وقوانين الدول قد أحاطتها بشيء من الحماية الخاصة، وأكدت على "قانونية الضرائب" بمعنى أنه لا يجوز فرض ضرائب إلا بقانون[1].

مفهوم الضريبة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت الضريبة، ويمكن تناول تعريفات للضريبة على النحو التالي:

[1] العجرمي، ماجد (2010)، **ضريبة الدخل في القانون الفلسطيني (قانون ضريبة الدخل رقم '17' لسنة 2004)**، ورقة بحث، غزة – فلسطين. ص1.

1. الضريبة: مبالغ نقدية تدفع جبراً من قبل المكلفين بها إلى خزينة الدولة بصورة دورية أو غير دورية بهدف تمويل الخدمات العامة و تنفيذ سياسات اقتصادية و اجتماعية، و هي محددة وفقا لقوانين و أنظمة و أسس و قواعد و معدلات مقررة لذلك، و بدون أي مقابل مباشر[1].

2. و عرفها آخرون بأنها اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على مواد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد و توزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدراتها التكليفية[2].

3. وعرفها الخطيب أنها " استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة[3].

4. و عرفها الجندي بأنها مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تأخذ بصورة مبلغ من النقود، يؤديه الممول (المكلف) جبرًا، وبصفة نهائية، من دخله وأرباحه التي يحققها، بغض النظر عن النفع الذي يعود عليه في مقابلها[4].

5. فيما عرّفها اليحيى بأنها عبارة عن اقتطاع جبري تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين بدون مقابل، بغرض تغطية أعبائها العامة و بما يحقق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية[5].

6. وهناك من عرفها بأنها " القيمة النقدية الإلزامية التي تفرضها الدولة بمقتضى أحكام قانون ضريبة الدخل على ذوي الدخول حسب مقدرتهم المالية، ويتم تحصيلها بشكلها النهائي وبدون مقابل بقصد قيام الدولة بواجباتها[6]

---

[1] السلامين، ياسر والدقة، عبد الرحمن (2014)، **المحاسبة الضريبية و تطبيقاتها في فلسطين**، ط4، فلسطين: المكتبة الأكاديمية: 17

[2] الجنابي، طاهر (2008)."**علم المالية العامة و التشريع المالي**"، طبعة منقحة، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب: 136

[3] الخطيب، خالد و شامية، أحمد (2007)، "**أسس المالية العامة**"، ط3، عمان: دار وائل: 15

[4] الجندي، حسني (2006)،" **القانون الجنائي الضريبي**"، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية: 14

[5] اليحيى، حسين (2000)،" **المالية العامة** "، جامعة القدس المفتوحة، ط1، عمان، الأردن: 46

[6] الغانم، محمد (2011)، "**الاعتراضات الضريبية:أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين**". رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان:ص21

7. وعرّفها (أبو نصار،2015) بأنه " مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبراً، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفقاً لقانون أو تشريع محدد ويكون الهدف من فرض الضريبة، المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها"[1].

8. كما عرفها أبو سنينه، بأنها " فريضة مالية تفرضها الدولة على المكلفين دون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بمشاريعها التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع بشكل متساوي"[2].

المعلومات الضريبية

تشكل المعلومات الضريبية مورداً مهما وعاملاً فاعلاً في مساعدة الادارة الضريبية على تحقيق أهدافها والتي من أهمها، المكلفين المشمولين بالضريبة والمعلومات الضريبية الخاصة بهم من أجل احتساب الضريبة المتحققة عليهم لتمويل النفقات العامة للدولة، إذ إن الدعم المعلوماتي مهم جداً لنجاح العمل الضريبي. وتعد المعلومات الضريبية الجزء الاساس والمهم في انجاز العمل الضريبي بكفاءة وفاعلية، إذ انها تساعد على حصر وتجميع البيانات من مصادر داخل الهيئة العامة للضرائب وخارجها، ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة تستخدم لتحديد دخول المكلفين الخاضعة للضريبة واجراء عمليات التحاسب الضريبي.

مفهوم المعلومات الضريبية

"نظام قائم بذاته يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الاخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات المفيدة للإدارة، وبما يخدم تحقيق اهدافها[3]

---

[1] أبو نصار، محمد (2015)، "**محاسبة الضرائب ضريبة الدخل والمبيعات** " عمان:دار وائل للنشر والتوزيع

[2] أبوسنينة، طارق (2008)، "**العوامل المؤثرة في "التهرب الضريبي"وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية**، رسالة ماجستير في المحاسبة،جامعة الشرق الأوسط، عمان: ص22

[3] عبد، خالد حامد (2011)، **استخدام نظم المعلومات الضريبية وانعكاساتها على الحد من التهرب الضريبي**، بحث مقدم ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول / جامعة بغداد

وهو كذلك "مجموعة من الانشطة المترابطة والمتفاعلة التي تهتم بجمع البيانات الخاصة بالمكلفين ومعالجتها للحصول على معلومات تفيد الادارة الضريبية في تحديد الدخول الخاضعة للضريبة ومبالغ الضريبة المستحقة عليهم[1].

التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الضريبي هدفا من أهداف الادارة الضريبية، والتي تسعى من خلال سياستها الضريبية جباية الاموال من المكلفين الخاضعين للضريبة سواءا اكانوا اشخاصا طبيعيين أو معنويين من أجل تزويد الخزينة العامة للدولة بالاموال اللازمة من اجل تنفيذ المشاريع العامة التي تخدم المجتمع وتحقق له الرفاهية في المجالات كافة.

وتقوم الادارة الضريبية بتحصيل الضريبة، والتي تعني: مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها الادارة الضريبية في سبيل وضع القوانين والانظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي جمع المتحصلات الضريبية وتامينها الى الخزينة العامة[2].

وكذلك يُعرّف التحصيل الضريبي بأنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف الى الخزينة العامة وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة بحيث تصبح العلاقة مباشرة بين الادارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة في هذه المرحلة[3].

العوامل المؤثرة في التحصيل الضريبي

هناك عدة عوامل تؤثر في التحصيل الضريبي، نذكر منها ما ياتي:

---

[1] شاكر، غانم وآخرون (2017)، ***اثر نظم المعلومات في زيادة الايرادات الضريبية (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)"* مجلة دراسات محاسبية ومالية.** المجلد الثاني عشر العدد38، ص180

[2] السعيدي، عباس (2013)، **استخدام محددات التهرب الضريبي في تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية**، رسالة ماجستير، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، ص38

[3] ناشد، عدلي (2008)، **اساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص199

1- التهرب الضريبي

يُعد التهرب الضريبي من العوامل الرئيسية والمؤثرة في التحصيل الضريبي، ويقصد بالتهرب الضريبي لجوء المكلف الى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة أو تقليل مبلغها دون نقل عبئها الى غيره، ويجري ذلك اما بمحاولة المكلف انكار وجود وعاء الضريبة او الافصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء مما يؤثر ذلك في حصيلة الدولة من الضريبة[1].

ان التهرب الضريبي بانواعه المختلفة يترتب عليه آثار سلبية خطيرة من النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومن هذه الآثار إنقاص التحصيل الضريبي وبالتالي نقصان المال العام والخزينة العامة للدولة، الأمر الذي يجعل الدولة عاجزة عن القيام بمواصلة إنفاقها على مختلف المرافق الضرورية للمجتمع وبخاصة في الدول التي تحتل الايرادات الضريبية موقعاً مهماً من بين ايراداتها العامة، فضلا عن إخلاله في توزيع الاعباء الضرورية بين المكلفين تحقيقا للعدالة الاجتماعية[2].

2- الوعي الضريبي

يتأثر التحصيل الضريبي بدرجة الوعي الضريبي، إذ يكمن الوعي الضريبي لدى الأفراد في ادراكهم أهمية الاسهام في تحمل الأعباء العامة بدفع الالتزامات المترتبة عليهم تجاه الدولة الناجمة عن إنفاقها على الخدمات التي تؤديها ولتمكنها من القيام بواجباتها المختلفة، عندها يصبح الالتزام الضريبي اجبارياً وليس شعور المكلف بانه متفضل على الدولة بدفع الضريبة، حيث تسعى الدولة عن طريق فرض الضرائب الى توفير الايرادات المالية فضلا عن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعليه يرتبط الهدف التقليدي للدولة من فرض الضرائب بشكل

---

[1] رمضان، اسماعيل خليل (2005)، **المحاسبة الضريبية**، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص55

[2] باش، عياد (2001)، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والتهرب الضريبي في الدول النامية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الضريبي الاول، ص53

مباشر بالوعي الضريبي، وهذا ما يفسر أثر الوعي الضريبي في زيادة او نقصان التحصيل الضريبي[1].

3- المعلومات الضريبية

إن توافر المعلومات الضريبية بالكم والنوع يُعد من العوامل المؤثرة في عملية ربط وتحصيل الضريبة وجبايتها، ثم تأثيرها في التحصيل الضريبي والحد من تهرب المكلفين من الضريبة، وان تأمين المعلومات الضريبية الملائمة لا يتم الا بوجود نظم معلومات ضريبية كفؤة وفاعلة، وتعد الاوامر والقرارات الإدارية والضوابط وبيانات ومعلومات المكلفين التي تنجم عن عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين الذين يرتبطون بعضهم ببعض عن طريق العقود والمعلومات الاقتصادية لمختلف الانشطة الخاضعة الى قوانين الضريبة مدخلات داخلية لنظم المعلومات الضريبية.

اما المدخلات الخارجية فتتمثل بالقوانين والتشريعات الضريبية والمعلومات الخاصة بالمكلفين الجدد والمعلومات التي تزود بها الهيئة العامة للضرائب من الأطراف الخارجية (الدوائر والمؤسسات الحكومية)، والتي تتضمن بيانات عن العقود المبرمة مع التجار والمجهزين والمقاولين وعن المشتريات والمبيعات وعن التصاريح الخاصة بالاستيراد والتصدير، وعليه فإن توافر البيانات الضريبية عن المكلفين في الوقت المناسب يساعد في عملية المعالجة التي تقوم بها نظم المعلومات الضريبية لكي تكون مخرجاتها كمعلومات تعتمد عليها الإدارة الضريبية في ربط الضرائب وتحصيلها وجبايتها بشكل صحيح والتقليل من عمليات التهرب الضريبي منها، إذ أن تلك المعلومات تساعد الإدارة الضريبية في الوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف وتحديد الوعاء الضريبي بشكل دقيق عن طريق كشف الأخطاء والمخالفات الضريبية، ومحاسبة المكلفين على جميع مصادر دخلهم، وبالتالي زيادة التحصيل الضريبي[2].

---

[1] خضر، بارزان (2008)، **تقويم اداء الادارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية**، رسالة ماجستير، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص59

[2] الكرخي، حسام (2012)، **نظام الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للضرائب ودوره في زيادة الحصيلة الضريبية**، رسالة ماجستير، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص82.

فعالية النظام الضريبي

تتضمن فعالية النظام الضريبي الأسس الآتية:

قاعدة العدالة والمساواة

وذلك بان يشمل النظام الضريبي كل فرد من أفراد المجتمع كل حسب طاقته ومقدرته بحيث يساهم كل فرد في تحمل النفقات والأعباء العامة، فالغني يدفع أكثر من الفقير وبالتالي يساهم الكل ويشارك في الأعباء الناتجة عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية[1].

تحدد فعالية النظام الضريبي بعدد من المبادئ العامة، من بين هذه المبادئ العامة المعترف بها مبدأ العدالة أو المساواة، والذي يقوم على فكرة أن يلتزم كل فرد من أفراد المجتمع بدفع حصته من الضريبة حسب مقدرته التكليفية، على أن تتحدد هذه المقدرة بشكل عادل، بحيث يساهم في تحمل الأعباء العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بواجبها[2].

وبالتالي فإن ذوي الدخل المرتفع يؤدون ضرائب اكبر من ذوي الدخل المحدود رغم أن هؤلاء يستفيدون من خدمات الدولة أكثر[3]، كما تتضمن عدالة النظام الضريبي مجموعة من المبادئ منها[4]:

- **القدرة على الدفع**

يقر مبدأ القدرة على الدفع بأن المكلفين القادرين على تحمل العبء الضريبي الأكبر يجب أن يدفعوا ضرائب أكثر من المكلفين الأقل على الدفع، ويرتبط مبدأ القدرة على الدفع بحسب نوع الضريبة المدفوعة، أي أن القدرة على الدفع تختلف تبعاً للمقياس المستخدم، وبالتالي فإن النظام الضريبي يجب أن يقيس قدرة المكلف على الدفع، أي القوة الاقتصادية للمكلف الضريبي.

---

[1] ياسين، فؤاد (1996) **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، ص15

[2] حجازي، المرسي (1998) **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص49.

[3] نور، عبد الناصر، والشريف، عليان (2002) **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة، عمان، ص20.

[4] خطاب، عزمي احمد يوسف (2010)، **الضرا ئب ومحاسبتها**، دار الاعصار العلمي، عمان، ص38.

- **العدالة الأفقية والعدالة العمودية**

يعتمد مفهوم العدالة الأفقية والعدالة العمودية على مبدأ القدرة على الدفع:

تعني العدالة الأفقية أن المكلفين الذين يملكون نفس القدرة على الدفع تفرض عليهم نفس الضريبة، وبالتالي فإن النظام الضريبي الموجه يمكن أن يؤثر على العدالة الأفقية، لأنه قد يؤدي إلى تفضيل أنواع معينة من السلوك الاقتصادي أكثر من الأخرى بالنسبة المكلفين المتماثلين بالقدرة على الدفع.

بينما تعني العدالة العمودية بأن عبء الضريبة يجب أن يكون مستند على الاختلافات في القدرة على الدفع، والذي يعني أن المكلف الذي يملك القدرة الأكبر على الدفع يجب أن يدفع ضريبة أكبر.

- **مبدأ استرداد المنافع**

يقوم هذا المبدأ على أن الضرائب يجب أن تكون مرتبطة بشكل مباشر مع المنافع المقدمة من الحكومة، أي أن يقوم كل فرد من أفراد المجتمع بدفع مبلغ من الضريبة يتناسب مع مقدار ما يستفيد من الخدمات العامة.

وعليه تأتي قضية تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية من خلال المساهمة في إعادة توزيع الدخل[1]

الملائمة

ومضمون هذه القاعدة وجوب تنظيم أحكام الضريبة من خلال تحديد الوعاء الضريبي وسعر الضريبة وأسلوب تحصيلها[2].

[1] الرفاعي، خليل (1998)، **المحاسبة الضريبية**، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص17.

[2] نور، عبد الناصر، والشريف، عليان (2002)، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة، عمان، ص20.

يجب أن تنظم القوانين الضريبية بما يتلاءم مع أحوال المكلفين وبما ييسر عليهم دفع الضريبية، وبالتالي يجب أن تجبى الضريبة في أوقات ملائمة للمكلف الضريبي.

إن نفسية المكلف تميل إلى دفع الضريبة عن طيب خاطر منها للمشاركة في النفقات العامة ولذلك عندما تقوم الإدارة الضريبية بالملائمة لمصدر الضريبة ومعدل الضريبة وطرق الجباية بحيث تأخذ بظروف المكلف وكل ذلك يؤدي إلى التعاون[1]، كما أن الملائمة في دفع الضريبة تساعد في ضمان الالتزام، حيث تعتمد آلية الملائمة في الدفع على كمية الالتزامات وعلى صعوبة أو سهولة حساب الضريبة، كما أن مناقشة هذا المبدأ في تصميم القاعدة أو النظام الضريبي سيركز على تحديد أهمية جمع الضريبة من المنتج، التاجر، البائع أو الزبون[2].

اليقين

ونقصد هنا بهذه القاعدة أن تكون الضريبة معلومة واضحة للممول، لا يشوبها غموض أو إبهام، من حيث ماهيتها وسعرها ووعائها وكيفية الربط والتحصيل لها[3].

يعمل النظام الضريبي على نقل الثروات الفردية لخزانة الدولة العامة، وهنا ينشأ السؤال فيما إذا كانت الأحداث الخاضعة للضريبة، وقيمة الضريبة التي يجب أن تدفع لها أهمية بالنسبة لكل من المكلف الضريبي والإدارة الضريبية، وبالتالي فإن كلا الطرفين لهذه العلاقة القانونية بحاجة إلى القاعدة الضريبية التي تساعد على التأكد من أن النظام الضريبي لا يدع مجالاً للشك، وهذا ما جعل مبدأ اليقين (الوضوح) من مبادئ النظام الضريبي الجيد[4].

ووفقاً لمبدأ الوضوح يجب أن تكون الضريبة معلومة ومحددة بشكل واضح وبلا تحكم من حيث الوعاء الضريبي والمعدل والتحقق، وبالتالي فإن الوضوح والشفافية يجب أن تكون شاملة للقوانين الضريبة، بحيث يمكن للمكلف تحديد إلى أي ضريبة تخضع الأحداث الضريبية

---

[1] ياسين، فؤاد، ودرويش، أحمد (1996)، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، ص15

[2] الحجاوي، حسام أبو علي (2004)، **الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية**، عمان، ص24

[3] محرزي، محمد (2004)، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص24

[4] خطاب، عزمي احمد يوسف (2010)، **الضرا ئب ومحاسبتها**، دار الاعصار العلمي، عمان، ص38.

وفقاً للقانون السائد بسهولة ودون الحاجة إلى محاسبين أو خبراء، ولهذا الغرض فإن الحدث الخاضع للضريبة يجب أن يعرف كما ينبغي، وبنود القاعدة التأسيسية للنظام الضريبي يجب أن تحدد بحيث أن الالتزام الضريبي يجب أن يكون متوقع وقابل للحساب من قبل المكلف[1].

الشفافية

ويقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بظروف دوائر الضريبة وقراراتها وأعمالها الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، وتوفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالموظفين والمكلفين معلومة، من خلال النشر في الوقت المناسب، والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة وبخاصة وزارة المالية والمكلفين وهيئة الرقابة والتفتيش[2].

أحد أهم مبادئ النظام الضريبي الجيد هو الشفافية والوضوح، بحيث يعتمد على أسس وقواعد تحقق الشفافية والوضوح في تطبيق النظام الضريبي وتمكن من توفير الطمأنينة للمكلفين بأن يتم تحقق واستيفاء الضريبة منهم بناءا على أسس دقيقة واضحة دون تمييز بينهم[3].

والنظام الضريبي الشفاف هو النظام الذي يتيح للمكلف الضريبي ما يلي[4]:

1. يمكن للمكلف الضريبي حساب التزاماته الضريبية بسهولة: أي أن يكون المكلف الضريبي قادراً على تحديد نسبة الضريبة وتحديد قاعدته الضريبية.
2. يدرك المكلف الضريبي الغاية من القوانين الضريبة: بحيث يمكن للمكلف النظر إلى صيغة الضريبة أو جداول النسب الضريبية وفهم تفكير المشرعين.
3. إدراك المكلف الضريبي مدى الالتزام من قبل الآخرين.

---

[1] الحجاوي، حسام أبو علي (2004)، **الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية**، عمان، ص26

[2] حماد، طارق (2005)، **حوكمة الشركات – المفاهيم – المبادئ – التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف**، ط2، مجلد 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، ص.9

[3] ياسين، فؤاد (2005)، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، ص31

[4] العشماوي، شكري، وعثمان، سعيد (2007)، **اقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص317

4. يخفض من تكاليف الالتزام المباشرة وغير المباشرة لكل من المكلف والإدارة الضريبية.

5. يخفض من نسب التهرب الضريبي، كمل يقلل الحافز لاستعمال التقنيات غير المشروعة للتهرب من الضريبة.

6. يزيد من الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي بحيث يساعد المكلف الضريبي في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بنوع الاستثمار بالاعتماد على النظام الضريبي، مما يزيد من التنمية الاقتصادية.

الحياد

يشير مبدأ الحياد إلى أن النظام الضريبي يجب أن يعالج الدخل المولد من جميع الصفقات الاقتصادية المتماثلة التي تشمل في القاعدة الضريبية بشكل مماثل، بحيث تفرض عليها ضريبة موحدة، وإن الاختيار بين الصفقات سوف يؤدي إلى عدم كفاءة اقتصادية، و يعني حياد الضريبة بأن لا تلحق الضرر بأي أحد و لا يوجد لها أي تأثير على الحياة الاقتصادية، أي لا ينتج عنها أي ضغط على الأفراد في سبيل توجيه نشاطهم في اتجاه معين[1]، فمن المحتمل أن تكون بعض أهداف النظام الضريبي غير محايد بشكل واضح، بحيث تعمل الضريبة على تشجيع أو إعاقة بعض الأنشطة، بهدف تحريف القرارات الاقتصادية، وفي مثل هذه الحالات فإن الحياد يتبع للأهداف السياسية[2].

ولكي يتحقق حياد الضريبة يتطلب هذا الدقة في التنظيم الضريبي لتفادي تأثير الضريبة في البيان الاقتصادي و الاجتماعي. و هذا الأمر يصعب الوصول إليه عمليا إذا لم يكن مستحيلا ذلك و على هذا فإن الضريبة لا بد أن تأثر في البيان الاقتصادي و الاجتماعي حتى و لم تقصد ذلك فحياد عرض الضريبة لا يضمن حياد الضريبة[3].

---

[1] جمال الدين، العاقر (2009)، **التجانس الضريبي كدلية لتفعيل التكامل الاقتصادي: دراسة حالة بلدان المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ص7.

[2] مطر، محمد عطيه واخرين (1989)، **اصول التدقيق**. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. الكويت، ص13.

[3] يعقوب، رويبح (2013)، **آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص19.

الحكومة الالكترونية

مفهوم الحكومة الالكترونية

تعتبر الحكومة الالكترونية من أبرز واهم التطبيقات التكنولوجية التي تظهر الحاجة الماسة لتطبيقها، لا سيما في دول العالم النامي، حيث يتسم القطاع الحكومي في تلك البلدان بالبيروقراطية والبطء في إنجاز الأعمال وتعقيد الاجراءات، وعليه من الضرورة بمكان التعرف على مفهوم الحكومة الالكترونية.

فقد أشار عبد العال (2006) الى الحكومة الالكترونية على أنها: مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للوصول الى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين والشركات والمستثمرين وغيرهم[1]، في حين أشار مطر (2008) إلى أن الحكومة الالكترونية هي استخدام الإدارة لنظم تكنولوجيا المعلومات بغرض تقديم أفضل خدمة للجمهور وبأسرع وقت ممكن، ويشير إلى أن نظام الحكومة الالكترونية يقوم على عدة عناصر لتحقيق أهداف معينة[2].

أهمية الحكومة الالكترونية

ازدادت اهمية الحكومة الالكترونية في ظل التطورات الحديثة لثورة الاتصالات والمعلومات حتى باتت عنصرا جوهريا في إدارة التغيير واصبحت ذات اهمية كبيرة فيما يتعلق بتوظيف المعرفة والاستفادة منها لتحقيق أهداف المؤسسة، وتتمثل أهمية الحكومة الالكترونية فيما يلي[3]:

1- انخفاض تكاليف الانتاج، حيث تؤدي الحكومة الالكترونية الى خفض تكاليف المباني والاجهزة والاجراءات الادارية.

---

[1] عبد العال، هدى محمد (2006)، **التطوير الاداري والحكومة الالكترونية**، ط1، دار النشر، القاهرة، ص97.

[2] مطر، عصام عبد الفتاح (2008)، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص36.

[3] القحطاني، صالح بن محمد (2010)، تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في التطوير الاداري بالمديرية العامة للدفاع المدني، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، ص29.

2- توعية الانتاج بحسب رغبة واحتياج المستهلك وفقا لدقة المعلومات التي توفرها الحكومة الالكترونية عن احتياجاتهم ورغباتهم.

3- اتساع نطاق الأسواق التي تتعامل معها المؤسسة، مما يمكن الحكومة الالكترونية من دخول أسواق جديدة، والاستحواذ على أكبر حصة في الأسواق سواء كانت محلية أو عالمية.

مفهوم الدفع الالكتروني للضرائب

تتميز التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية بانها تتم بوسائل الكترونية حديثة عبر شبكة المعلومات العالمية الانترنت وبسرعة فائقة جدا فنجد ان عملية البيع والشراء او اي عملية اخرى تتم في دقائق معدودة وبرقابة فاعلة بينما التجارة التقليدية تعتمد على العقود و الاوراق والمستندات مما يمكن من رقابتها والتحكم بها من قبل طرفي العقد يدويا. فلغرض تسهيل التعامل في البيئة الالكترونية تم ابتكار وسائل عديدة للدفع والسداد والتي يتم من خلالها دفع الثمن بالتوافق مع طبيعة التجارة الالكترونية التي تتم عبر الانترنت لذا فقد جاء نظام الدفع الالكتروني متفقا مع خصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة ولهذا اتجهت التشريعات المقارنة الى تنظيم الدفع الالكتروني[1].

عرف نظام الدفع الالكتروني بأنه "عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصالات". عرف نظام الدفع الالكتروني بأنه "الالية التي يمكن من خلالها تحويل النقود الالكترونية من حساب الى اخر وبعض النظر عن الموقع لفرع المالك او الماسك لكل حساب.

اما فيما بتعلق في مجال العمل الضريبي فان المقصود بالدفع الالكتروني هنا قيام المكلف باداء الالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه هيئة الضرائب من خلال استخدام استمارات خاصة محفوظة على الموقع الالكتروني (web site) الخاص بالهيئة العامة للضرائب وبالتحديد ما يتعلق منها بادارة التحصيل بحيث يستطيع المكلف سداد ما بذمته من استحقاقات ضريبية من

[1] المطالقة (2006)، ص48

خلال عملية الاتصال الالكتروني. ويمكن ان يتوسط هذه العملية شبكة الصيرفة والبنوك والمؤسسات المالية التي اصبحت تنشط في الاونة الاخيرة وتعمل على تشجيع التعامل من خلال بطاقات السحب الفوري والائتمان والتعامل من خلال الانترنت في عملية تحويل المستحقات المالية وفق شروط وضوابط معينة[1].

مما تقدم يمكن ان نعرف الدفع الالكتروني للضرائب بأنه "وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبة الى الهيئة العامة للضرائب باحدى الوسائل الالكترونية سواء اكانت اوراقا تجارية الكترونية او نقودا الكترونية او بطاقات الائتمان او اية وسائل الكترونية اخرى يتم الوفاء بها عبر الانترنت".

خصائص الدقع الالكتروني

يتميز الدفع الالكتروني بمجموعة من الخصائص جعلته يحتل مكانة بارزة ورئيسة في مجال التجارة الالكترونية والتي تتمثل بالاتي:

1- يجب ان تكون وسائل الدفع الالكتروني مقبولة في جميع دول العالم ويعتبر القبول العام والواسع لاي نظام مطروح للنقود الالكترونية ضروريا لضمان استمراره وبقائه[2].

2- الدفع الالكتروني يستخدم لتسوية المعاملات الالكترونية و العقود التي يتم ابرامها عبر الانترنت ما بين اطراف متباعدين في المكان حيث يتم الدفع عبر شبكة الانترنت منى خلال تبادل المعلومات اللازمة لاعطاء امر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد[3].

3- يتم الدفع الالكتروني من خلال استخدام النقود الالكترونية.

---

[1] البعاج (2013)، ص267، وعبود (2010)، ص87

[2] موسى (2007)، ص130

[3] منصور (2003)، ص121

4- ان وجود نظام دفع الكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت يستلزم وجود نظام مصرفي معد لاتمام عملية الدفع و تسهيلها[1]، اذ تعد البنوك احدى المؤسسات الخاصة التي يناط بها ادارة الدفع الالكتروني و التي من شانها ان توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين، فضلا عن توثيق المعاملات و العلاقات التجارية والمالية مقدما بين الاطراف لتقليل فرص السطو و الاحتيال و اعمال القرصنة الالكترونية[2].

5-يستلزم الدفع الالكتروني توافر بيئة تشفير سواء في قانون المبادلات الالكترونية او قانون التجارة او قانون الصرف تقر و تنظم احكام الدفع الالكتروني[3].

6-ان الدفع الالكتروني يستلزم توفير وسائل امان فنية فكما يمكن تزييف النقود الورقية رغم التطوير المتواص في اساليب حمايتها فالصراع يبقى ايضا قائما بين الخبراء الذين يسعون لتامين النقود الالكترونية من خلال استخدام اكثر اساليب التشفير تعقيدا و كفاءة وبين القراصنة والمحترفين و الهواة الذين يسعون الى النفاذ للنظم المشفرة واكتشاف مكوناتها و استغلالها في اغتصاب الحقوق المالية للاخرين سواء كانوا مصارف او تجار او مستخدمين من الجمهور العادي للانترنت[4].

مميزات الدفع الالكتروني

هناك عدة مزايا يتمتع بها السداد عبر الانترنت ذكر منها ما ياتي[5]:

1- الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العاديو في انشائها و تداولها.

2- تامين المبالغ النقدية من الضياع او السرقة.

---

[1] الرومي (2004)، ص127

[2] الصمادي (2005)، ص99

[3] الرومي (2004)، ص127

[4] موسى (2007)، ص132

[5] المطالقة (2006)، ص86

3- السرعة و توفير الوقت و الجهد في تنفيذ العمليات التجارية.

4- الحصول على عروض تجارية متعددة المواقع جغرافيا في العالم.

5- وسائل الدفع الالكترونية تتميز بقابليتها على التجزئة و الانقيام و بكونها متاحة باصـــغر و حدات النقد الممكنة تيسيرا لاجراء المعاملات محدودة القيمة.

6- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة و شفافية عبر الانترنت لانها لا تعود لدولة محددة وانما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد اليها.

وهناك من يرى ان نظام الدفع و التحصيل الالكتروني للضرائب يمكن ان يحقق المزايا الاتية[1]:

1- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية و تقليل الوقت الذي تحتاجـــه عمليـــة التحاسب الضريبي مع المكلفين.

2- تركيز اهتمام المخمن الضريبي على الاعمال الميدانية التي تعد من صميم عملية الفحـــص والتحليل والتحاسب الضريبي بدلا من الانشغال بالاعمال المكتبية الناتجة عن الروتين الـــذي يصاحب استحصال التاييدات و براءة الذمة من الدوائر الحكومية التي يتعامل معها المكلف.

3- امكانية اجراء كل عمليت الربط والفحص وتقديم الاقرارات الضريبية و السداد عن طريـــق الميكنة الكاملة.

4- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين و الدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نـــوعين مـــن التصرف هما:

الاول: الحياد الى جانب المكلف و الخضوع الى الاهواء الشخصية.

الثاني: اتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.

[1] خليل (2012)، ص47

5- ضمان التطبيق العادل و التجانس للقواعد الضريبية مع كل المكلفين.

6- تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين (24ساعة في اليوم، 7 ايام في الاسبوع، 365 يوما في السنة) مع القدرة على تامين كافة الحاجات الاستعمالية و الخدمية للمكلف.

قانون حق الحصول على المعلومات

يهدف مشروع قانون الحصول على المعلومات الى تمكين افراد المجتمع للمشاركة الفاعلة في صنع القرار ومراقبة اعمال الادارة العامة فأحياناً "من يملك المعلومة يملك صنع القرار"، وبالتالي يكون القانون اداة تمكّن الافراد والمواطن من مساءلة ومحاسبة الادارة العامة وفق ما ينسجم مع مبادئ الحكم الرشيد وتجسيداً للعدالة الاجتماعية.

ويستند المشرعون والفقهاء الى اقرار هذا الحق، او بالمعنى الادق الكشف عن هذا الحق وممارسته الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث نصت المادة (19) على انه:" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون اي تدخل واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية." ولم يكن المشرع الفلسطيني، حينما اقر مسودة هذا القانون بالقراءة الاولى عام 2005 بعيداً عن هذا المبدأ، حاله كحال مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية الحكومية وغير الحكومية المعنية، ومن هنا تعالت الاصوات وبدأ الحراك المدني والرسمي للمطالبة بالمصادقة النهائية على قانون الحق في الحصول على المعلومات، ولم يذكر احدا منهم ان الاساس او السند القانوني انبثق ايضاً من القاعدة القانونية العامة التي نص عليها القانون الاساسي المعدل لسنة 2003؛ حيث نصت المادة (19) من القانون الاساسي على انه:" لا مساس بحرية الراي، ولكل انسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او غير ذلك من وسائل التعبير او الفن مع مراعاة احكام القانون." فالقانون الاساسي لم يختلف بمضمونه عن مضمون المادة (19) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومنح الحق في النشر والتعبير دون اي قيد في حدود القانون، ومنح الحرية في الاعلام دون رقابة، فالقانون الاساسي هو االسند الذي يحتوي على القاعدة العريضة لبناء وبلورة

تشريعات تعمل على تجسيد اسس العلاقة بين السلطات فيما بينها، وبين هذه السلطات والمواطنين لا سيما السلطة التنفيذية بكافة هيئاتها التي تباشر العمل بها او من خلال اتباع احدى وسائل الادارة في تسيير مرفق عام وتقديم خدمة للجمهور.ك

فمشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات والمطالبة في المصادقة عليه امر في غاية الديمقراطية وبناء المؤسسات بناء رشيدا يكافح الفساد في ظل وجود بعض التوافق مع نصوص التشريعات الاخرى ومن ضمنها قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم (3) لسنة 1996، لكن ما زالت هناك العديد من التشريعات النافذة التي يجب ان تتواءم وتنسجم مع هذا المشروع في حال اقراره، بل يجب التأكيد على اهمية وضرورة اقرار تشريعات لا تنفصم عراها ولا تقل اهمية عن قانون الحق في الحصول على المعلومات، كتلك المتعلقة بالارشيف الوطني، وتصنيف المعلومات وفق معايير وضوابط محددة، وهذا في من اجل التطبيق السليم للقانون، ايضا يجب ان تكون هناك عملية تعديل تشريعات متزامنة مع المصادقة على مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات

المال العام

المقصود بالمال العام، هو الموارد المالية، التي تحصل عليها الإدارات العامة (الحكومية/ الرسمية) على جميع المستويات، وما يقابلها من نفقات عامه، تقوم بها تلك الإدارات[1].

فالمال العام يعني النشاطات التي تقوم بها الإدارات والمؤسسات العامة وجميع ما يتبعها من منشآت أو شركات ومرافق ومصالح وغيرها، المملوكة من قبل المجتمع كليا أو جزئيا من اجل الحصول على الموارد المالية (الإيرادات العامة) لفرض إعادة صرفها النفقات العامة لصالح المجتمع نفسه[2].

[1] عتما، سعيد (2008)، **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

[2] الجنابي، طاهر (2008)،"**علم المالية العامة و التشريع المالي**"، طبعة منقحة، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب

المفهوم التقليدي للمالية العامة

كانت واجبات الدولة ووظائفها محصورة بمهام معينه وهذه تحتاج نفقات عامه وان الإيرادات التي تجمعها من الأفراد كانت بالقدر الضروري الذي يغطي حجم النفقات العامة، وهذا يوضح أن دور الدولة ومهامها ووظائفها محدده بنفقاتها وإيراداتها وان دور المالية العامة كان محدودا ولا يخرج عن إطار أهداف الدولة و وظائفها المحدودة[1].

وبمعنى آخر فإن هدف المالية العامة لا يتعدى مفهوم التوازن الحسابي بين حجم النفقات العامة وحجم الإيرادات العامة وان التوازن في الموازنة العامة لا يخرج عن هذا المفهوم السابق[2].

ولقد استبعد المفهوم التقليدي للمالية العامة التوسع في النفقات العامة بسبب وظائف الدولة المحدودة مما أدى إلى عدم التوسع في زيادة حجم الإيرادات العامة واقتصرت على بعض الضرائب الضرورية التي تكفي سد حاجة نفقات الدولة في مجالات معينه كالدفاع والأمن الداخلي والعدالة وبعض الأعمال الضرورية التي لا يستطيع الأفراد العاديون القيام بها إلا عن طريق الدولة وما تملكه من إمكانات[3].

إذن فقد امتازت المالية التقليدية بالخصائص التالية[4]:

1- لما كان دور الدولة و وظائفها محدودة ولا تخرج عن دائرة تحقيق الأمن والدفاع والعدالة وبعض الأعمال فقد كانت نفقات الدولة أيضا محصورة بهذه المهام وإيراداتها لا تزيد عن تغطية تلك النفقات.

2- كان دور المالية العامة محايدا لا يتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية ويقتصر دوره على تغطية النفقات الضرورية.

---

[1] خصاونة، جهاد (2000)،" **المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها العملية وفقا للتشريع الأردني**"، ط1، عمان: دار وائل للطباعة

[2] الخطيب، خالد و شامية، أحمد (2005)،"**أسس المالية العامة**"، ط2، عمان: دار وائل

[3] خلف، فليح (2008)، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الاردن.

[4] عتما، سعيد (2008)، **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

3- كانت وسيلة التمويل للنفقات العامة تقتصر على بعض ضـــرائب الـــدخل والابتعـــاد عـــن القروض العامة والرسوم والضرائب غير المباشرة.

4- كانت الميزانية العامة للدولة تتميز بصغر حجمها من النفقات والإيرادات ويقتصر دورهـــا على إيجاد التوازن الحسابي أو الرقمي بين الإيرادات والنفقات.

واستمر الحال في تطبيق هذا المفهوم التقليدي للمالية العامـــة حتـــى يجـــيء الحـــربين العالميتين الأولى والثانية حيث ظهرت الحاجة إلى مفهوم حديث للمالية العامـــة يتماشـــى مـــع المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ويتناسب وأهداف الدولة الجديدة وتـــدخلها في معظم المجالات.

المفهوم الحديث للمالية العامة

أدت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في بداية القرن العشرين إلى تدخل الدولة في معظم المجالات وخرجت من حيادها التقليدي فأصبح للمالية العامـــة دوراً وتدخلاً وايجابياً له أهميته. وبناء عليه توفرت للمالية الحديثة خصائص عديدة وهي[1]:

1- أصبحت المالية العامة تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتسعى إلى معالجة الأزمات والتقلبات الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبنـــاء المجتمع.

2- أصبحت الموازنة العامة للدولة مراه تعكس دور الدولة ووظيفتها التداخلية كما أنها أصبحت برنامج الدولة لسنه قادمة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- أصبحت النفقات العامة والإيرادات العامة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهـــداف السياســـية والاقتصادية والاجتماعية للدولة و للتأثير على الاقتصاد الوطني في مرحلتي الكساد والرخاء.

[1] الزبيدي، عبد الباسط (2015)، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها: دراسة مقارنة**، المكتـــب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

4- إن حجم النفقات العامة والإيرادات العامة زاد مع توسع و زيادة مهام الدولة مما جعل أرقام الميزانية لعامة في تزايد كبير مع مرور السنين.

مكونات المال العام

موضوع المال العام يشتمل على أجزاء خمسه مستقلة عن بعضها ومترابطة فيما بينها، بحيث تشكل في مجموعها هيكلا تنظيميا موحدا، وهذه الأجزاء الخمسة هي[1]:

1- الإنفاق العام

يقوم القطاع العام بالعديد من الواجبات والوظائف تلبية لطلبات أفراد المجتمع الكثير هو المتشبعة وسد احتياجاتهم، وأهمها الأمن والاستقرار والدفاع عن حرمة الوطن، إضافة إلى التعليم والصحة والمرافق والإسكان.... الخ من الخدمات العامة.

وأهم عناصره ما يلي[2]:

1- الإنفاق العام الجاري ويقصد بالإنفاق العام الجاري مجموع النفقات التي يقوم بها القطاع العام لتسيير أعماله اليومية[3]:

الإيرادات العامة

ولكي يتمكن القطاع العام من القيام بهذه الواجبات والوظائف العديدة والمتنوعة على أكمل وجه، فانه بحاجة المصادر تمويل من اجل الإنفاق والحصول على القوى العاملة (الكادر الوظيفي) المناطة به أعباء الخدمات العامة (الإدارة العامة) إضافة إلى شراء السلع والخدمات من القطاع الخاص[4].

---

[1] الشوابكة، سالم (2015)، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

[2] عبد المجيد، عبد المطلب (2004)، **اقتصاديات المالية العامة**، الاسكندرية، الدار الجامعية.

[3] علاونة، عاطف (2014)، **نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها: قراءة معاصر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

[4] اليحيى، حسين وخريوش، حسن (1994)، **المالية العامة**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان – الأردن.

ويحصل القطاع العام على الأموال المطلوبة عن طريق الإيرادات العامة التي تتحدد في الأنواع التالية[1]:

أ- الضرائب: وتفرض جبراً، ويتم جبايتها بقوة القانون دون مقابل. (ضرائب الدخل).

ب- الرسوم: وتدفع مقابل خدمة يحصل عليها المنتفع من الخدمة(رسوم الماء والكهرباء).

ج- الإتاوة: وتفرض على المنتفعين من المحاجر والمقاطع وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى (إتاوات تدفعها شركات النفط)

د- فائض قطاع الأعمال: عوائد وأرباح المشاريع الإنتاجية والخدمية العامة.

هـ- عوائد قسم الإصدار في المصرف المركزي (إصدار عملات معدنية وورقيه تكون قيمتها الحقيقية اقل بكثير مهن قيمتها الاسمية).

و- بيع وإيجار الأراضي والعقارات والممتلكات العامة للأفراد والشركات المحلية والأجنبية.

ز- الغرامات والمصادرات نتيجة لمخالفات قانونيه.

ح- العمل الإلزامي (السخرة): تقوم بعض فئات المجتمع بأعمال معينه للصالح العام جبرا ودون مقابل أو مقابل مكافئات رمزيه. هذا العمل يعتبر إيراد للخزانة العامة.

وتعتبر الخدمة العسكرية الإلزامية نوعا من الضرائب (ضريبة الدم)، والتي فرضها المجتمع على جميع أفراده القادرين على حمل السلاح، وفي حالة إعفاء المواطن من الخدمة العسكرية- لسبب ما- عليه أن يدفع بدلا نقديا يذهب للخزانة كإيراد عام.

ط- القرض العام: تقوم بعض إدارات ومؤسسات القطاع العام بطلب القروض من أفراد المجتمع، بقصد الحصول على موارد مالية إضافية، تمكنها من تمويل مشاريع إنتاجية

[1] غانم، هاني (2017)، **المالية العامة والتشريع الضريبي في ضوء النظام المالي والضريبي لدولة فلسطين**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين.

وخدمية جديدة. وتتم عملية الإقراض هذه مقابل سندات دين معترف لحاملها بدفع قيمتها مع الفوائد عند الاستحقاق. ويطلق على هذا النوع من القروض بالقروض الحقيقية. ذلك أن السيولة النقدية لدى الإدارات العامة المقترضة تزداد، بينما تنقص السيولة لدى الأفراد المقرضين (الدائنين). كما تستطيع إدارات ومؤسسات القطاع العام طلب القروض من المصرف المركزي، أو المصارف التجارية المحلية أو الأجنبية. وهكذا تبقى السيولة لدى الأفراد ثابتة، ولكنها تزداد لدى القطاع العام. ويطلق على هذا النوع من القروض اسم القروض المزيفة[1].

الأهداف الأساسية لتخطيط المال العام

أهداف السياسات المالية

يعتبر المال العام إحدى الوسائل/ لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[2].

وهذه الأهداف تمثل في حد ذاتها أهداف السلطة، التي بيدها حق اتخاذ القرار الاقتصادي. وأن يكون الهدف الأول زيادة المدخرات، عن طريق التقشف من اجل تكوين رأس المال والتنمية في المدى الطويل وقد يكون الهدف الأول للقيادة هو التنمية الاقتصادية، بغض النظر عن مبدأ العدالة الاجتماعية بدون تنمية اقتصادية[3].

والأهداف التي تحققها القيادة صاحبة القرار / موضوعة بالتسلسل حسب الأولويات. فهناك أهداف أساسية رئيسه، يكون موقعها في المقدمة (مثل رفع المستوى المعاشي للمواطنين)، وأهداف أخرى في المرتبة الثانية (السكن الصحي)، وأهداف أخرى في المرتبة الثالثة (رفع المستوى الصحي والعلمي والثقافي)... وهكذا. علما أن تسلسل هذه الأهداف يتحدد من قبل السلطة صاحبة القرار نفسها[4].

---

[1] قدوة، زهير (2012)، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

[2] القيسي، اعاد (2010)، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة، عمان.

[3] اليحيى، حسين وخريوش، حسن (1994)، **المالية العامة**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان – الأردن.

[4] الجنابي، طاهر (2008)، "**علم المالية العامة و التشريع المالي**"، طبعة منقحة، القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب

ولكي تستطيع السلطة صاحبة القرار القيام بجميع الوظائف والمهام، وتحقيق جميع الأهداف الموضوعة، فإنها بحاجة إلى الموارد المالية /بقصد إنفاقها. فهي تحصل على سلع وخدمات مقابل صرف الموارد المالية، التي تحصلت عليها في شكل ضرائب ورسوم (حصيلة الضرائب). وعن طريق إنفاقها تستطيع تعديل وتقويم بعض المؤشرات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية (مكافحة ظاهرتي التضخم والانكماش).

واهم أهداف التخطيط للمال العام هي كالآتي[1]:

1- توسيع حصيلة الضرائب وتوفير مصادر التمويل اللازمة

يعتبر حجم وهيكل الإيرادات العامة أحد المؤشرات الاقتصادية، ذات المدلول بالنسبة للباحث الاقتصادي، إذ أنهما يظهرا بوضوح كيفية ونوعية مصادر الإيراد العام، المتوفرة لتغطية النفقات العامة المتزايدة بصورة مستمرة، كما يمكن معرفة ما إذا كانت الإيرادات كافية لتغطية النفقات، أم هناك مشكلة تمويل في الميزانية، وفي حالة وجود مثل ها العجز، فما هي الطرق المتبعة لتغطية مثل هذا العجز.

أما الضرائب غير المباشرة فتشمل ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الطاقة، ضريبة الدخان، ضرائب الجمارك، التأمينات، المشروبات الغازية والروحية، الملح، والسكر، والقهوة، والشاي، وأخيرا اليانصيب، ورسوم الكهرباء(المصابيح/الإضاءة).

2- توجيه الاقتصاد الوطني ومحاربة الأزمات الاقتصادية

تستخدم السياسات المالية كوسيلة لأحداث تغييرات في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ففي حالة إجراء أي تغيير بسيط في حصيلة الضرائب – سواءً بالزيادة أو النقصان– فمعنى ذلك أن تغييرات في المؤشرات الاقتصادية (الدخل، الاستهلاك، الادخار

[1] خصاونة، جهاد (2000)، "**المالية العامة و التشريع الضريبي و تطبيقاتها العملية وفقا للتشريع الأردني**"، ط1، عمان: دار وائل للطباعة

والاستثمار) سيحدث، ولكن بنسبة اكبر، وهكذا يمكن القول بان هناك علاقة عكسية بين حصيلة الضرائب والدخل المتاح[1].

ويمكن استخدام الضرائب لتحقيق هدفين رئيسيين، هما[2]:

أ- توجيه النشاط الاقتصادي

تتدخل الدولة أحيانا في توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية، التي ترغب في تنميتها وتطويرها. كما تستطيع تشجيع الاستثمارات في الأقاليم النائية من اجل تنميتها، وذلك عن طريق تخفيض الضرائب أو إلغائها تماما.

ويطلق على تلك المناطق أو الأقاليم اسم(الواحات الضريبية tax oases)، أو إعفاء المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن دفع الضرائب لسنوات محددة فقط (فترة النمو grace period). بينما تستطيع الدولة من زيادة الضرائب على نشاطات أخرى غير مرغوب فيها(إنتاج واستيراد السلع الكمالية ومحلات الأشرطة)، أو تزيد من الضرائب في بعض المناطق المزدحمة بالسكان والمصانع التي تزيد من تلوث البيئة.

ب- محاربة الظواهر الاقتصادية (التضخم والانكماش)

إن زيادة حصيلة الضرائب تعتبر إحدى الوسائل لمحاربة التضخم، إذ تؤدي إلى سحب قوة شرائية من الدورة الاقتصادية. خاصة في حالة الاحتفاظ بالحصيلة وعدم إنفاقها بسرعة، وهكذا يتقلص الطلب الكلي، نتيجة لنقص الدخل المتاح، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، أو على الأقل التخفيف أو وقف ارتفاعها المتواصل.

أما في حالة محاربة ظاهرة الانكماش / فان خفض الضرائب وحصيلتها يؤديان إلى زيادة الإمكانيات المالية لدى الأفراد (الدخل المتاح)، وبالتالي القدرة على زيادة الطلب الخاص، مما يحفز النشاطات الاقتصادية المختلفة على زيادة الإنتاج.

---

[1] الخطيب، خالد وشامية، أحمد (2005)، "**أسس المالية العامة**"، ط2، عمان: دار وائل

[2] خلف، فليح (2008)، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الاردن.

3- إعادة توزيع الدخل (عدالة توزيع الدخل)

المقصود بتوزيع الدخل، هو كيفية توزيع مجموع الدخل، أو الناتج الإجمالي بين عناصر الإنتاج، أو بين القطاعات الاقتصادية، أو بين فئات المجتمع الواحد، أو بين المناطق الجغرافية المختلفة. وفي حالة تقسيم الدخل الإجمالي على عدد السكان، يمكن الحصول على متوسط دخل الفرد الواحد. وعند تقسيم الدخل على عدد القوى العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية، يمكن الحصول على متوسط الدخل الوظيفي. أما الدخل الشخصي فهو ما يحصل عليه الفرد الواحد نظير عوائد الملكية الخاصة به وبعائلته.

والدخل يكون موزعا توزيعا عادلا أو متساويا تقريبا، في حالة التقارب أو التساوي بين متوسط الدخل الشخصي والدخل الوظيفي. أي أن الفجوة بين الدخل المتحصل عليه فعلا، وبين متوسط الدخل الشخصي، كلما كانت صغيرة كان الدخل الإجمالي موزعا بصورة عادلة. وبالعكس، إذا توسعت الفجوة بين الدخل المتحصل عليه فعلا (الدخل الوظيفي)، وبين متوسط الدخل الشخصي فان توزيع الدخل يكون غير عادل(منحنى لورنس)[1].

أما فكرة إعادة توزيع الدخل فإنها تعني تقليص الفروق الكبيرة بين دخل أفراد المجتمع الواحد. فعملية فرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفع من جهة، ودفع عم لبعض فئات المجتمع، من ذوي الدخل المحدود (دعم الأسعار ودفع إعانات نقدية عينية) من جهة أخرى، تعتبر إعادة لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. وللعلم إن الفرق بين الموارد المالية المتحصلة من الضرائب المفروضة على ذوي الدخل المرتفع، بين الدعم المدفوع لذوي الدخل المنخفض، يطلق عليه مصطلح (صافي توزيع العبء أو المنافع).

4- إعادة توزيع الثروة (عدالة توزيع الثروة)

الهدف من إعادة توزيع الثروة، هو تقليص أو تخفيف حدة الفوارق (الفجوة) الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستقرار السياسي والاقتصادي. ويمكن عن طريق

[1] الشوابكة، سالم (2015)، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

السياسات المالية التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على بنية أو هيكل الثروة في المجتمع. فالثروة الخاصة تعتبر مصدرا للدخل الإضافي، فمن لديه ثروة خاصة يحصل على منافع ودخل إضافي. وبما أن الملكية أو الثروة تحدد الدخل فان توزيع الثروة يحدد توزيع الدخل. وهكذا فان انعدام العدالة في توزيع الثروة ينتج عنه انعدام العدالة في توزيع الدخل. وتنعدم العدالة الاجتماعية، ولا تتساوى الفرص بالنسبة لأفراد المجتمع الواحد[1].

5- التأثير على هيكل المنشآت الاقتصادية

في حالة استخدام بعض السياسات المالية/ يمكن الوصول إلى أهداف محددة لها تأثير على هيكل(بنية) المنشآت، فالمنشآت الإنتاجية والخدمية تختلف حسب نوع الملكية (فردية، تضامنية، جماعية، تعاونية، وشركات مساهمه)، أي أنها تختلف من الناحية القانونية (شخصية طبيعية أم شخصية قانونية). ولكل من هذه الأنواع عبئ ضريبي يختلف عن النوع الآخر. فإذا ما كان الهدف هو تشجيع المنشآت الصغيرة، أو المنشآت الكبيرة، أو عرقلة نمو وتطور احدهما، فيمكن تحقيق ذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية[2].

الحكومة الالكترونية

يعد موضوع الحكومة الالكترونية من ابرز التطبيقات الادارية الحديثة ويشكل حيزا كبيرا في مستقبل الادارة خلال السنوات القادمة وتشترك فيه علوم مختلفة مكنت الانسان من تحقيق تطلعاته وفتحت امامه رؤى مستقبلية ارحب وباختصار فان تطبيقات الحكومة الالكترونية مرت بثلاث مراحل حتى وصلت الى ما نحن عليه هي[3]:

المرحلة الاولى تتمثل بدخول الحاسبات الالية الى العمل الاداري وقد سهلت العملية الادارية الى الحد الكبير والمرحلة الثانية تمثلت في اتمتة بعض الخدمات وتطبيقات نظام

[1] علاونة، عاطف (2014)، **نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها: قراءة معاصر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

[2] قدوة، زهير (2012)، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

[3] الطائي، علي حسون (2005)، **الحكومة الالكترونية واقعها وأفاق تطبيقها في العراق**، ص6.

المعلومات الادارية ويمكن توظيفها في مجالات وتطبيقات محدودة والمرحلة الثالثة تمثلت بظهور شبكة المعلومات الدولية (Internet) حيث تم اداء بعض الانشطة الكترونيا.

مفهوم الحكومة الالكترونية

لا يوجد تعريف مشترك واحد للحكومة الالكترونية.ولكن هي اسلوب جديد ومتطور،بل هي ثورة تقنية معلوماتية قادت الى نقلة نوعيه في تقدم الاجهزة الحكومية واجهزة القطاع الخاص وغيرها من الادارات التقليدية الى التعاملات الالكترونية وباختصار الحكومة الالكترونية يشار اليها بانها تطبيق التقنيات على الانترنيت في القطاعات والانشطة الحكومية وغير الحكومية التجارية وعرفها (السالمي) هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الانشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها او فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد [1].فالحكومة الالكترونية هي الكل والادارة الالكترونية هي الجزء فقد عرفها (الطائي،2008) الادارة الالكترونية وهي علاقة الجزء بالكل فالحكومة هي الكل والادارة الالكترونية هي الجزء وتعني تحويل كافة العمليات الادارية ذات الطبيعة الورقية الى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة للعمل الكترونيا او الادارة بلا ورق وتعمل الادارة الالكترونية على تطوير البيئة المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة اخرى ان تطبيقاتها مقتصر على حدود المنظمة فقط.

استراتيجيات تطوير الحكومة الالكترونية

كثر الكلام حول متطلبات ومزايا ومعوقات تطبيق الحكومة الالكترونية الا اننا اردنا ان نسلط الضوء على كيفية تطبيقها،فالحكومة الالكترونية هي كفاح يقدم التكاليف والمخاطرة، وكلاهما مالي وسياسي وكلاهما ان لم تفهم جيدا وتطبق من خلال مبادرات حكومية الكترونية، فيها اخطار يمكن ان تهدر الثروات وتفشل الحكومة من خلال عدم ايفاءها بتقديم الخدمات الجيدة والسريعة للمواطنين والمتعاملين معها.

[1] السالمي،علاء عبد الرزاق (2008)، **الادارة الالكترونية**، دار وائل، عمان، ص91.

لذا فالحكومة الالكترونية يجب ان تستهدف المناطق والقطاعات ذات الادارات الحافلة بالفرص العالية للنجاح والانتاج ومن الاستراتيجيات الرئيسية لقيام الحكومة الالكترونية:

اعادة هيكلة وتحديث الاعمال: بمعنى اعادة هيكلة الشركات،ادارة عامة جديدة،استغلال حديث للتقنية، وبذلك فلا بد من اعادة النظر في الهياكل الادارية وشبكات الاتصال ونقل المعلومات في الداخل والخارج.

1- **ايجاد طرق جديدة للاعمال الحكومية:** اي ايجاد شراكات مع قطاعات حكومية او خاصة، البحث عن وسائل للتمويل خارجي وعدم الاعتماد كليا على التمويل من الحكومة، خدمة متعددة، وظيفة التسوق)

2- تقديم خدمات افضل للمواطنين والاعمال التجارية (مجالات شاملة، خدمات سهلة ورخيصة، تقديم خدمات على مدار اليوم من كل مكان)، وعليه فانه عند وضع مشاريع ملموسة وثابتة وصلبة في الحكومة الالكترونية.

3- **ابعاد الاستراتيجية:**التحول نحو حكومة الكترونية فعالة وكفأ وناجحة يتطلب وجود رؤية دقيقة ورسالة واضحة المعالم واهداف تسعى لتحقيقها واولويات دقيقة في ضوء معايير ومواصفات واضحة المعالم تتماشى وتتطابق مع التطورات التكنولوجية الحديثة وعلى ذلك لا بد من اختيار مشروعات الحكومة على اساس تحقيقها اقصى عائد ممكن ومن اجل تطوير الاستراتيجية تم اعتماد اطار ثلاثي الابعاد يتالف:

أ- **بعد الخدمات الالكترونية:**حيث يسلط على رفع مستوى التحول الالكتروني للجهات الحكومية وتوفيرها خدمات الكترونية عالية الجودة عبر قنوات متعددة تلبي متطلبات المتعاملين.

ب- **بعد الجاهزية الالكترونية:**يركز على تطوير قدرة الجهات الحكومية تقنيا وتنظيميا وبشريا على تطبيق حلول تقنية المعلومات والاتصالات والتحول نحو الحكومة الالكترونية.

ج- **بعد بيئة تقنية المعلومات والاتصالات:**يتمحور هذا البعد على تغطية العوامل التنظيمية مثل السياسات والتشريعات المؤثرة على تنفيذ مبادرات الحكومة الالكترونية.

الدراسات السابقة

من خلال المسح الذي قامت به الباحثة بخصوص موضوع المعلومات الضريبية ودورها في الحفاظ على المال العام، حيث تنوعت الدراسات والأبحاث حول ذلك، وقد كان من ابرز هذه الدراسات ما يلي:

دراسة (البريم، 2016)، بعنوان "حوكمة الشركات ودروها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"

هدفت الدراسة للتعرف على حوكمة الشركات ودروها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (93) من مفتشي وموظفي الضريبة في الإدارة العامة لضريبة الدخل، واستخدم البرنامج الإحصائي،(SPSS) لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور لحوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي،و قد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام دوائر الضريبة على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل.

ومن هنا ترى الباحثة بأن نتائج هذه الدراسة تتفق مع بعض ما جاءت به هذه الدراسة من أهمية تطبيق معايير معينة لزيادة فاعلية الدور الضريبي وبالتالي الحفاظ على المال العام.

دراسة (نصبة، 2015م)، بعنوان "أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام–دراسة حالة– بلدية قمار الوادي"

هدفت الدراسة إلى التعريف بنظام الحوكمة والإشارة إلى الأهمية التي بات يحظى بها هذا النظام على مستوى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، مما يعني ضرورة التعاطي بجدية ووعي مع مفهوم الحوكمة وخلق الإطار المناسب لوضعه في حيز التطبيق خاصة في القطاع الحكومي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني هكذا نظام يُعد الحل الأنسب لمواجهة حالات الفساد الإداري.

أما توصيات الباحث:

- دعوه إلى الإسراع في التطبيق الفعلي والجاد لمبادئ الحوكمة وذلك من خلال تفعيل دور الرقابة في المؤسسات العمومية.
- منح حق المساءلة.
- بالإضافة إلى ضمان استقلالية ونزاهة القضاء.

ومن هنا ترى الباحثة بأن نتائج هذه الدراسة تتفق مع دراستي من حيث أن الشفافية والنزاهة له دور كبير وهام في سير العمل في القطاع العام وبالتالي ينتج عنه الحفاظ على المال العام.

دراسة (عزيز، 2014م)، بعنوان "دور الشفافية في تكريس مبدئي العدالة والمساواة في تحمل العبء الضريبي".

إن هدف هذه الدراسة يتمحور حول واقع الوعي الضريبي لدى المكلفين ودوره في الحد من الفساد الإداري الضريبي وما يحدده القانون في حماية للمكلفين من تجاوزات الإدارة الضريبية من خلال تعزيز دور الرقابة الداخلية والإصلاح الإداري والضريبي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن هناك علاقة ترابطية بين الشفافية والإدارة الضريبية كأداة لمحاربة الفاسدين في الدوائر العمومية وخصوصاً الضريبية.
- تحقيق الحماية التامة والكاملة للمكلفين يدفعهم إلى عدم اللجوء إلى الوسائل الغير قانونية مع موظفي القطاع العام.
- إن احد وسائل الحد من الفساد الإداري الرقابة الداخلية البناءة.

أوصت الدراسة في التركيز على إعمال زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين واكتمال عناصر الرقابة الداخلية على الإدارة الضريبي.

ومن هنا ترى الباحثة بأن نتائج دراستها اتفقت مع نتائج هذه الدراسة هناك علاقة ترابطية بين الشفافية والإدارة الضريبية وبالتالي ينتج عنه الحفاظ على المال العام.

دراسة (زاهر، 2014)، بعنوان "الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف دراسة لآراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية

هدفت الدراسة إلى أثر تطبيق الحوكمة المؤسساتية في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الخاص في سورية ويتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة العاملة في البيئة السورية، حيث يبلغ عدد هذه المصارف 11 مصرف تقليدية و ثلاث مصارف إسلامية، وتتكون عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين و7 مصارف تقليدية خاصة. أما أفراد عينة الدارسة فهم من أعضاء مجالس الإدارة،المديرين التنفيذيين، المدراء الماليين، المراجعين الداخليين،استطاع الباحث أن يوزع نموذج الاستبيان على 76 مفرد، استرد منها 36 استبيانا كان منها 33 فقط صالحا للتحليل وهو ما نسبته 14.41 % من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة، وتوصل إلى أن معظم المصارف الخاصة تتبنى تطبيق الحوكمة، كما توصل إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة له علاقة معنوية وجيد في الحد من الفساد المالي والإداري في هذه المصارف.

ومن هنا ترى الباحثة بأن نتائج دراستها اتفقت مع نتائج هذه الدراسة بأن التطبيق السليم لمعايير الشفافية والنزاهة والموضوعية ينتج عنه الحد من الفساد وبالتالي الحفاظ على المال العام.

دراسة (على، ومشرف 2013)، بعنوان،" دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي"

تناول البحث دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي. اعتمد البحث على كل من المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة،

توصل البحث إلى عدة نتائج منها توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضـــريبي، تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على الحد من التهرب الضريبي، تطبيق الإجراءات التي يقوم بـــه ديوان الضرائب لربط ضريبة أرباح الأعمال تؤثر على مبادئ حوكمة الشركات. يعتمد ديـــوان الضرائب في ربط ضريبة أرباح الأعمال على التقديرات الجزافية والذي ينعكس ســـلباً علـــى مبادئ حوكمة الشركات. أوصى البحث بعدة توصيات منها على إدارة ديوان الضرائب الاتحادي التأكد من تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات، ضرورة تدريب موظفي ديوان الضرائب على نظام حوكمة الشركات ضرورة التزام جميع الممولين بالدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة.

ومن هنا ترى الباحثة بأن نتائج دراستها اتفقت مع نتائج هذه الدراسة بأن التطبيق السليم لمعايير الشفافية والنزاهة والموضوعية ينتج عنه الحد من التهرب الضريبي وبالتـــالي الحفـــاظ على المال العام.

دراسة (لبادة، 2006)، بعنوان:" حماية المال العام ودين الضريبة"

هدفت دراسة لبادة بعنوان حماية المال العام ودين الضريبة، لمعرفة بيان الواقع القانوني في حماية المال العام والمال الضريبي لما لذلك من أهمية عظمى تعـــود علـــى الدولـــة للقيـــام بواجباتها اتجاه المجتمع والمواطن، وذلك باستخدام المنهج الوصفي الميداني، حيث تكون مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الضريبة في محافظات الشمال الفلسطيني وهي مدن نـــابلس وجنـــين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت واقتصرت عينة الدراسة على (85) فرداً في مدن الشمال من العاملين في دوائر الضريبية، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك التزاماً بتطبيق النصـــوص القانونيـــة الخاصـــة بـــدين الضريبة من قبل مأموري وموظفي الضرائب وإن الإدارة الضريبية لا تلجـــا إلى أي صفقات تمس دين الضريبة مع المكلفين. وجود موافقة متوسطة على أن هناك عوامـــل تهدد ضياع الدين الضريبي في فلسطين، ووجد بأن عوامل الخلل الجوهري في القـــانون نفســـه حصلت على أعلى نسبة بالموافقة مقارنة بالعوامل الأخرى تليها عوامل الخلل في الإجـــراءات وأخيرا عوامل الخلل في المستويات الإدارية المسؤولية عن دين الضريبة.

دراسة (موسى،2006)، بعنوان:" ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل"

هدفت دراسة موسى بعنوان ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، لمعرفة ضريبة القيمة المضافة ونشأتها وتطورها ومحاولة تزويد القارئ بمعلومات كاملة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في فلسطين من بداية تحصيلها والقانون أو النظام التي حصلت بموجبها ثم مدى إمكانية تطوير هذه القوانين لكي تكون أكثر دقة لمتطلبات العدالة الضريبية وعلى أي أسس تم فرض ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها، وتم استخدام المنهج الوصفي الميداني، حيث تكون مجتمع الدراسة من عدد كبير من موظفي المؤسسات والهيئات وخاصة التي تتعامل بشكل مباشر مع الدوائر الضريبية، واقتصرت عينة الدراسة على (206) فرداً، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة توحيد دائرتي ضريبة القيمة المضافة ودائرة ضريبة الدخل في دائرة ضريبية واحدة وتفعيل دور الضريبة لكي تكون المرجع الأول والأساس لإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية أي الإسراع في إصدار قانون لضريبة القيمة المضافة وذلك لأن النصوص الخاصة بنظام ضريبة القيمة المضافة المعمول به حالياً غير متوافرة لدى جميع المكلفين وهي غير مفهومة وغير واضحة.

دراسة (الحاج،2003) بعنوان:" اثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن".

هدفت دراسة الحاج بعنوان أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن لمعرفة أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد رقم (14) لعام 1995 المعمول به اعتباراً من 1996/1/1م المعدل للقانون رقم (4) لعام 1992 على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المكلفين في كافة مديريات دائرة ضريبة الدخل في المملكة، واقتصرت عينة الدراسة من 190 فرداً، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر إيجابي للقانون الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن

دراسة (Hanousek and palda,2004)، وكانت بعنوان: " جودة الخدمات الحكومية واجب مدني لدفع الضرائب في جمهوريات التشيك والسولفاك، والتي تمر بمراحل انتقالية أخرى.

تناولت هذه الدراسة نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، ورغبة المواطنين في التهرب من دفع الضريبة، وشملت هذه الدراسة(1089) تشيكيا، و(501) سلوفاكي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن المواطنين يتهربون من دفع الضريبة إذا هم اعتقدوا بأنهم لا يحصلون على خدمات حكومية ممتازة.

إضافة الدراسة

بعد أن تم استعراض الدراسات السابقة والإطلاع على أهدافها وأهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات لكل دراسة على حدة، فقد أظهرت هذه الدراسات أنها تتعلق بقانون ضريبة الدخل الأردني الجديد وأثره على تحصيل ضريبة الدخل، و ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، وتطبيق مبادئ الحاكمية وأثرها على المحافظة على المال العام والحد من التهرب الضريبي، إلا أن الباحثة وعلى حد علمها أنها لم يكن هناك دراسات تتعلق بالتعرف على دور وطبيعة المعلومات الضريبية (الملائمة، العدالة في المعاملة، اليقين، الإفصاح، الشفافية) في الحفاظ على المال العام. في فلسطين.

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

متغيرات الدراسة

المعالجات الاحصائية

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

قامت الباحثة باختيار المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض الدراسة المتعلقة بدراسة دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في الضفة الغربية، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة المراد دراستها كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى من خلال استخلاص النتائج من عينة الدراسة، حيث اعتمدت الباحثة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وثم تجميع البيانات عن طريق استبانة خاصة بالدراسة، والتي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة لتتناسب مع أسئلة وأهداف وفرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من مأموري ضريبة الدخل في الضفة الغربية والبالغ عددهم (103) حسب بيانات وزارة المالية للعام 2017 مأمور ضريبي (حسب بيانات وزارة المالية الفلسطينية، 2017)، أما عينة الدراسة فقد تكونت من المأمورين في المحافظات الشمالية التي تضم أربعة مدن رئيسية وهي: نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية، وقامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة، وذلك بهدف دراسة الاختلاف في آرائهم، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة تحتوى على الأسئلة التي يمكن من خلالها الإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الكلية التي تم توزيعها (36) استبانة، بينما بلغت عدد الاستبانات المستردة من المدن المستهدفة (نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية) (28) استبانة، مما يعني أن نسبة الاسترداد قد بلغت (77.8%) من الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة وعينتها، ويوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة وعينتها ونسبة الاسترداد للاستبانات الموزعة وهي كما يلي:

جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة وعينتها ونسبة الاسترداد.

المدينة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد
نابلس	13	10	%76.9
جنين	5	5	%100
طولكرم	9	7	%77.8
قلقيلية	9	6	%66.7
المجموع	36	28	%77.8

وقد تم توزيع (36) استبانة على مأموري الضرائب في المدن الأربعة الشمالية في الضفة الغربية، وكانت أعلى نسبة استرداد في مدينة جنين حيث تم استرداد جميع الاستبانات الموزعة، وبلغت نسبة الاسترداد 77.8% في مدينة طولكرم، تلاها مدينة نابلس بنسبة وصلت إلى 76.9%، واقلها من مدينة قلقيلية بنسبة استرداد وصلت إلى 66.7% من الاستبانات الموزعة، أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة اعتماداً على خصائصها ومتغيراتها الديمغرافية فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	16	%57.1
	أنثى	12	%42.9
	المجموع	28	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	2	%7.1
	بكالوريوس	22	%78.6
	ماجستير فأعلى	4	%14.3
	المجموع	28	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	%14.3
	من 5- 10 سنوات	5	%17.9
	أكثر من 10 سنوات	19	%67.8
	المجموع	28	100.0
المركز الوظيفي	مدير دائرة	3	%10.7
	نائب مدير الدائرة	3	%10.7
	رئيس قسم	4	%14.3
	مأمور ضريبي	18	%64.3
	المجموع	28	100.0
عدد الدورات التدريبية المتعلقة بالضرائب	لم أتلقى دورات	1	%3.6
	من 1- 3 دورات	5	%17.9
	4 دورات فأكثر	22	%78.5
	المجموع	28	100.0

يتضح من الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة، ويبين الجدول الحقائق التالية:

1. كانت النسبة الأعلى من العينة التي شملتها الدراسة هي من الذكور بنسبة وصلت إلى 57.1% من عينة الدراسة، بينما مثلت الإناث ما نسبته 42.9% من عينة الدراسة.

2. أما فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فكانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 78.6%، تلاها حملة شهادة الماجستير أو أعلى بنسبة وصلت إلى 14.3%، وأقلهم كان من حملة شهادة الدبلوم أو أقل حيث وصلت نسبتهم إلى 7.1% من العينة التي شملتها الدراسة.

3. كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (أكثر من 10 سنوات) حيث مثلوا ما نسبته 67.8% من عينة الدراسة، تلاها الذين لديهم سنوات خبرة تراوحت ما بين (5- 10 سنوات) بنسبة 17.9%، وأقلهم لديهم سنوات خبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 14.3% من عينة الدراسة.

4. أما فيما يتعلق بمتغير المركز الوظيفي فكانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة من المأمورين الضريبيين ووصلت نسبتهم إلى 64.3%، تلاها رئيس قسم بنسبة وصلت إلى 14.3%.

5. وفيما يتعلق بعدد الدورات التدريبية المتعلقة بالضرائب التي حصلت عليها عينة الدراسة، فكانت النسبة الأكبر حاصلة على (4 دورات تدريبية فأكثر) بنسبة وصلت إلى 78.5%، تلاها الحاصلين على (من 1- 3 دورات) بنسبة 17.9%، واقلهم كان لم يتلقى أي دورات تدريبية بنسبة 3.6% من العينة التي شملتها الدراسة.

أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لدراسته على آراء عينة الدراسة المذكورة، وتضمنت الاستبانة الخاصة بدراسة دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام أربعة مجالات مختلفة، تضمن المجال الأول دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، وقد اشتمل هذا المجال على خمسة محاور رئيسية وهي: الشفافية، العدالة، اليقين، الإفصاح، الملائمة، وتطرق المجال الثاني إلى طبيعة المعلومات الضريبية، والمجال الثالث فقد تطرق إلى المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب، أما المجال الرابع فتطرق إلى الحفاظ على المال

العام، وقد قامت الباحثة بتصميم وتطوير أداة الدراسة (الاستبانة) لجمع المعلومات التي تجيب عن آراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة وأسئلته المتعددة، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بالنظام الضريبي الفلسطيني وطرق الحفاظ على المال العام من خلال دراسة دور المعلومات الضريبية في ذلك.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في موضوع الدراسة أو مواضيع مشابهة لها.
3. استشارة ومناقشة المتخصصين في مجال الضرائب وموضوع الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن مأموري الضرائب في محافظات شمال الضفة الغربية، واشتملت على الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، وعدد الدورات التدريبية المتعلقة بالضرائب.

الجزء الثاني: واشتمل على (66) فقرة موزعة على أربعة مجالات رئيسية في الاستبانة، من خلال مقياس ليكرت الخماسي، الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجا، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (معارض) وتعطى درجتين، و(معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3): مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
التقدير	5	4	3	2	1

وقد تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من مجموعة من الفقرات والمحاور، كما يبين الجدول رقم (4).

جدول (4): فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها

الرقم	مجالات الدراسة ومحاورها	الفقرات
1	**المجال الأول: دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام**	39 فقرة (1- 39)
-	المحور الأول: الشفافية	6 فقرات (1- 6)
-	المحور الثاني: العدالة	7 فقرات (7- 13)
-	المحور الثالث: اليقين	6 فقرات (14- 19)
-	المحور الرابع: الإفصاح	12 فقرة (20- 31)
-	المحور الخامس: الملائمة	8 فقرات (32- 39)
2	**المجال الثاني: طبيعة المعلومات الضريبية**	12 فقرات (40- 47)
3	**المجال الثالث: المعيقات لتي تعيق المكلفين من دفع الضرائب**	11 فقرة (48- 58)
4	**المجال الرابع: الحفاظ على المال العام**	7 فقرات (60- 66)
المجموع		**66 فقرة**

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الشؤون الضريبية والمحاسبية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكِّمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، إلى أن حصلت أداة الدراسة في على صورتها النهائية، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للإستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية كما يظهر في ملحق (1).

ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والجدول (5) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومحاورها.

جدول (5): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	مجالات الدراسة ومحاورها	معامل كرونباخ ألفا
1	**المجال الأول: دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام**	**.813**
-	المحور الأول: الشفافية	.789
-	المحور الثاني: العدالة	.917
-	المحور الثالث: اليقين	.506
-	المحور الرابع: الإفصاح	.800
-	المحور الخامس: الملائمة	.879
2	**المجال الثاني: طبيعة المعلومات الضريبية**	**.757**
3	**المجال الثالث: المعيقات لتي تعيق المكلفين من دفع الضرائب**	**.755**
4	**المجال الرابع: الحفاظ على المال العام**	**.911**
	الثبات الكلي للاستبانة	**.722**

يتضح من الجدول رقم (5) أن معاملات الثبات لمجالات الدراسة الرئيسية ومحاورها قد تراوحت بين (.506- 917.)، وبلغ الثبات الكلي لها (.722)، وهو معامل ثبات عالٍ ويفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة).
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص فيما يتعلق بفقرات أداة الدراسة ومدى ملائمتها لأسئلتها وفرضياتها.
- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها.

- إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة

- الجنس: وله مستويان رئيسيان وهما: (ذكر، أنثى).

- المؤهل العلمي: وله ثلاث مستويات: (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير فأعلى).

- سنوات الخبرة: ولها أربع مستويات: (اقل من 5 سنوات، من 5- 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

- المركز الوظيفي: وله أربع مستويات: (مدير دائرة، نائب مدير الدائرة، رئيس قسم، مأمور ضريبي).

- عدد الدورات التدريبية المتعلقة بالضرائب: ولها ثلاث مستويات (لم أتلقى دورات، من 1- 3 دورات، 4 دورات فأكثر).

ب - المتغير التابع

ويتمثل في استجابات المبحوثين من عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة التي تتعلق بدور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في الضفة العربية.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة ومجالاتها.

2. اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو دور وطبيعة المعلومات الضريبة في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في الضفة الغربية.

3. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.

4. اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لتحديد العلاقة ما بين مجالات الدراسة وارتباط محاورها.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في الضفة الغربية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة أداة الدراسة الاستبانة، والتي اشتملت على مجموعة من المجالات والمحاور التي تهدف للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة وذلك بهدف استخلاص النتائج منها والإجابة على أسئلة الدراسة.

نتائج أسئلة أداة الدراسة

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة والذي ينص على:

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول

ما دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في فلسطين؟

وينبثق على السؤال هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1- هل يوجد دور لمبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام؟

2- هل يوجد دور لمبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام؟

3- هل يوجد دور لمبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام؟

4- هل يوجد دور لمبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام؟

5- هل يوجد دور لمبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تمَّ استخراج النتائج التي تتعلق بالقسم الثاني من أداة الدراسة لعينة التي تم اختيارها، والتي تتعلق بدراسة المحاور الخاصة بدور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، وتمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لفقرات ومحاور الأداة، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية، وقام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسبت طول المدى وهو (5−1 = 4) ثم قسمته على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التَّالي، للفصل ما بين الدَّرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41− 4.20 ويعادل 68.2%− 84.0%) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61−3.40 ويعادل 52.2%− 68.0%) درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي (1.81−2.60 ويعادل 36.2%− 52.0%) درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدريج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجات، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (أعارض) وتعطى درجتين، وينتهي ب (أعارض بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ. والجداول التالية يوضح ذلك.

1. هل يوجد دور لمبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام؟

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الأول من الاستبانة لمعرفة دور مبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	3	تتأثر التقديرات الضريبية بتطبيق مفاهيم الشفافية	4.04	.637	80.8	كبيرة
2	5	يوجد علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات دوائر الضريبية	3.89	.629	77.8	كبيرة
3	1	يؤدي غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلف المالية إلى قرارات ضريبية خاطئة	4.18	.772	83.6	كبيرة
4	2	يزيد مستوى الشفافية للبيانات المالية للمكلف من درجة الثقة بين المكلف ومأمور التقدير الضريبي	4.07	.539	81.4	كبيرة
5	6	تحول الشفافية الضريبية من حدوث خطر ضريبي يتمثل في فرض غرامات وعقوبات على المكلف	3.79	.876	75.8	كبيرة
6	4	تسمح الشفافية الضريبية بالاستعلام عن حقوق وواجبات المكلف الضريبية ويزيد من ثقافتهم الضريبية	4.00	.609	80	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور الأول			**3.99**	**.479**	**79.8**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (6) أن درجة دور مبدأ الشفافية في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.18) و (3.79) وهما الفقرات (يؤدي غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلف المالية إلى قرارات ضريبية خاطئة) و (تحول الشفافية الضريبية من حدوث خطر ضريبي يتمثل في فرض غرامات وعقوبات على المكلف)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.99).

2. هل يوجد دور لمبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام؟

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الثاني من الاستبانة لمعرفة دور مبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	5	تتخذ إدارة دائرة ضريبة الدخل قرارات كفيله بحماية مصالح المكلفين.	3.71	.763	74.2	كبيرة
2	6	يتم النظر للإدارة العليا من قبل موظفيها على أنها تحاول ضمان الأداء المتميز والعادل للدائرة.	3.64	.870	72.8	كبيرة
3	5	تعمل لجنة وشؤون الموظفين على تقييم أداء الموظفين داخل دائرة الضريبة.	3.71	.810	74.2	كبيرة
4	2	تلتزم دائرة ضريبة الدخل بالإرشادات العامة المقدمة لها من قبل وزارة المالية.	3.93	.716	78.6	كبيرة
5	1	هناك سياسة واضحة لمتابعة إقرارات المكلفين وتدقيقها.	3.96	.693	79.2	كبيرة
6	3	يتم إلغاء القرارات التي تتخذ بشكل خاطئ والتي من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة.	3.82	.723	76.4	كبيرة
7	4	يراعي قانون ضريبة الدخل لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين	3.75	.799	75	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور الثاني			**3.79**	**.629**	**75.8**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (7) أن درجة دور مبدأ العدالة في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.96) و (3.46) وهما الفقرات (هناك سياسة واضحة لمتابعة إقرارات المكلفين وتدقيقها) و (يتم النظر للإدارة العليا من قبل موظفيها على أنها تحاول ضمان الأداء المتميز والعادل للدائرة)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.79).

3. هل يوجد دور لمبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام؟

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الثالث من الاستبانة لمعرفة دور مبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	6	تستعين دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية بالاستشاريين غير التنفيذيين لاتخاذ القرارات.	3.00	.816	60	متوسطة
2	5	تستعين دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية بلجنة التدقيق الداخلي لتدقيق إقرارات الموظفين.	3.43	.879	68.6	كبيرة
3	3	ارتفاع مستوى إدراك مأمور التقدير لواقع عمل المكلف وظروفه	3.82	.476	76.4	كبيرة
4	1	يزيد سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من التهرب من ضريبة الدخل.	3.96	.838	79.2	كبيرة
5	2	يعمل توفير خدمات جيدة للمكلف من التزامه الضريبي.	3.93	.466	78.6	كبيرة
6	4	يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الذي يدفعه بدون وجه حق.	3.57	.790	71.4	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور الثالث			**3.62**	**.392**	**72.4**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (8) أن درجة دور مبدأ اليقين في المحافظة على المال العام قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر مأموري الضرائب، فقد

تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.96) و (3.00) وهما الفقرات (يزيد سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من التهرب من ضريبة الدخل) و (تستعين دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية بالاستشاريين غير التنفيذيين لاتخاذ القرارات)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.62).

4. هل يوجد دور لمبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام؟

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الرابع في الاستبانة لمعرفة دور مبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	6	يتضمن التقرير السنوي المعدّ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمقدم لوزارة المالية إفصاحاً عن مستوى الحوكمة في دائرة الضريبة	3.57	.742	71.4	كبيرة
2	2	تعتبر التقارير التي تقدمها دائرة ضريبة الدخل لوزارة المالية واضحة وتقدم معلومات كافية عن عمل الدائرة	3.86	.591	77.2	كبيرة
3	4	يتم عرض حسابات دائرة ضريبة الدخل وفقاً لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطينية	3.79	.568	75.8	كبيرة
4	4	يحتاج متخذي قرارات التخمين الضريبية إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجاتهم في اتخاذ القرارات الضريبية	3.79	.499	75.8	كبيرة
5	4	ترتبط التخمينات الضريبية لمأمور التقدير على التوسع في الإفصاح المحاسبي للمكلف	3.79	.499	75.8	كبيرة

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
6	1	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها	3.96	.429	79.2	كبيرة
7	6	يسمح الإفصاح الضريبي السليم للمكلف بدفع أقل الضرائب دون الإخلال بالقوانين المعمول بها	3.57	.790	71.4	كبيرة
8	9	تفصح دائرة ضريبة الدخل للجهات الخارجية التي لها علاقة بها (وزارة المالية، البلديات، الأملاك، مجلس الوزراء) عن المعلومات المهمة بشكل متناسق ودقيق وواضح.	3.11	.875	62.2	متوسطة
9	7	تفصح دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الالكتروني.	3.50	.793	70	كبيرة
10	8	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال الموقع.	3.29	.810	65.8	متوسطة
11	3	يستطيع مدراء الدوائر الضريبة الاطلاع على العوائد الضريبية للدوائر الأخرى.	3.82	.723	76.4	كبيرة
12	5	تفصح دائرة ضريبة الدخل بشكل واضح من خلال منشوراتها بالسياسة العامة لدائرة ضريبة الدخل.	3.75	.585	75	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور الرابع			**3.65**	**.375**	**73**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (9) أن درجة دور مبدأ الإفصاح في المحافظة على المال العام قد كانت تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر مأموري

الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.96) و (3.11) وهما الفقرات (يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها) و (تفصح دائرة ضريبة الدخل للجهات الخارجية التي لها علاقة بها (وزارة المالية، البلديات، الأملاك، مجلس الوزراء) عن المعلومات المهمة بشكل متناسق ودقيق وواضح)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.65).

5. هل يوجد دور لمبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام؟

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمحور الخامس في الاستبانة لمعرفة دور مبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	2	عدم ملائمة قوانين ضريبة الدخل للبيئة الاقتصادية الفلسطينية	3.50	.962	70	كبيرة
2	5	التضارب في التشريعات والقرارات المتعلقة بضريبة الدخل	3.25	.928	65	متوسطة
3	4	لا تراعي قوانين وتشريعات ضريبة الدخل الفلسطينية، خصوصية المكلف الفلسطيني من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.	3.32	.945	66.4	متوسطة
4	2	عدم تحقيق القوانين والتشريعات المتعلقة بضريبة الدخل العدالة الاجتماعية.	3.50	1.000	70	كبيرة
5	1	عدم وجود حماية كافية في التشريعات والقوانين المتعلقة بضريبة الدخل للسلع الوطنية.	3.61	.832	72.2	كبيرة

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
6	6	يشوب بعض قوانين ضريبة الدخل، الكثير من العيوب، خصوصا بالقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع النشاط الاقتصادي والتجاري.	3.14	.932	62.8	متوسطة
7	3	يفتقر أداء ضريبة الدخل في كثير من جوانبه لرسم السياسات والتخطيط السليم	3.36	.826	67.2	متوسطة
8	7	يتصف الأداء في ضريبة الدخل بالعشوائية والأهواء الشخصية لمأموري التقدير	2.96	.999	59.2	متوسطة
الدرجة الكلية للمحور الخامس			**3.33**	**.684**	**66.6**	**متوسطة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (10) أن درجة دور مبدأ الملائمة في المحافظة على المال العام قد كانت تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر مأموري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.61) و (2.96) وهما الفقرات (عدم وجود حماية كافية في التشريعات والقوانين المتعلقة بضريبة الدخل للسلع الوطنية) و (تفصح دائرة ضريبة الدخل للجهات الخارجية التي لها علاقة بها (يتصف الأداء في ضريبة الدخل بالعشوائية والأهواء الشخصية لمأموري التقدير)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.33).

ولمعرفة الإجابة عن سؤال الدراسة الأول لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لجميع محاور المجال الأول المتعلق بدور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، والجدول التالي يوضح النتيجة:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الأول من الاستبانة لمعرفة دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	ترتيبها	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	الشفافية	3.99	.479	79.8	كبيرة
2	2	العدالة	3.79	.629	75.8	كبيرة
3	4	اليقين	3.62	.392	72.4	كبيرة
4	3	الإفصاح	3.65	.375	73	كبيرة
5	5	الملائمة	3.33	.684	66.6	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال الأول			**673.**	**565.**	**73.4**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (11) يتضح لنا مدى الدور الذي تلعبه محاور الدراسة في التأثير على المجال الأول، فجاء دور مبدأ الشفافية هو الأعلى في التأثير على دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام بنسبة مئوية وصل إلى (79.8)، ثم مبدأ العدالة بنسبة (75.8%)، قم مبدأ الإفصاح بنسبة (73%)، ثم مبدأ اليقين بنسبة (72.4)، وأقلها مبدأ الملائمة بنسبة (66.6%)، وبالتالي يتبين لنا تأثير جميع هذه المعلومات الضريبية في المحافظة على المال العام، حيث بلغت الدرجة الكلية للمجال الأول نسبة الموافقة من عينة الدراسة 73.4%.

ثانياً: النتائج المتعلق بسؤال الدراسة الثاني

ما دور طبيعة المعلومات الضريبية في تحقيق العدالة في دفع الضرائب من قبل المكلفين في الحفاظ على المال العام؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثاني المتعلق بطبيعة المعلومات الضريبية

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثاني في الاستبانة لمعرفة طبيعة المعلومات الضريبية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	تزيد الإعفاءات الضريبية التي يسنها القانون الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع المكلف على الالتزام	3.86	.651	77.2	كبيرة
2	2	تعديل مبالغ الإعفاءات الضريبية التي يفرضها القانون لزيادة التزام المكلف	3.82	.476	76.4	كبيرة
3	3	يحقق العمل بنظام الشرائح الضريبية العدالة الضريبية وزيادة التزام المكلف	3.68	.723	73.6	كبيرة
4	4	قدرة القانون على القضاء على ظاهرة الازدواج الضريبي والتي من شأنها الحد من التهرب الضريبي ورفع نسبة الالتزام	3.61	.737	72.2	كبيرة
5	8	ينظر المكلف للتهرب من ضريبة الدخل على أنه عمل غير أخلاقي	3.04	.962	60.8	متوسطة
6	6	يوجد نقص وعي ضريبي لدى المكلف بدور ضريبة الدخل في تمويل خزينة الدولة.	3.43	.997	68.6	متوسطة
7	7	تقوم مصلحة ضريبة الدخل بتوعية كافية للمواطنين عن أهمية الضريبة تحد من التهرب الضريبي.	3.25	.799	65	متوسطة
8	5	تقوم مصلحة ضريبة الدخل بإعلام المواطنين عن التعديلات القانونية بشكل مناسب يساهم في الحد من التهرب الضريبي.	3.50	.793	70	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال الثاني			**3.52**	**0.476**	**70.4**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (12) أن درجة طبيعة المعلومات الضريبية قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر مأموري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.86) و (3.4) وهما الفقرات (تزيد الإعفاءات الضريبية التي يسنها القانون الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع المكلف على الالتزام) و (ينظر المكلف للتهرب من ضريبة الدخل على أنه عمل غير أخلاقي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.52)، وتدل هذه النتيجة على ان طبيعة المعلومات التي احتوتها الدراسة كان لها تأثير كبير في المحافظة على المال العام من وجهة نظر مأموري الضريبية الذين شملتهم عينة الدراسة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث

ما هي المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لفقرات المجال الثالث، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الثالث في الاستبانة لمعرفة المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	5	لا يوجد إفصاح تام في التقديرات الضريبية	3.64	.870	72.8	كبيرة
2	11	عدم توافر مفاهيم الشفافية في قرارات دوائر الضريبية	3.18	.983	63.6	متوسطة
3	4	غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلف المالية	3.71	.763	74.2	كبيرة
4	7	عدم توافر المعلومات المالية للمكلف حول المعلومات الضريبية	3.57	.836	71.4	كبيرة

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
5	10	عدم وضوح العديد من مواد قانون الضريبة	3.21	1.101	64.2	متوسطة
6	5	قلة الثقة بين المكلف ومأمور التقدير	3.64	.911	72.8	كبيرة
7	8	عدم توفر قوائم مالية وتصريحات سليمة ومناسبة من مأموري الضرائب	3.54	.962	70.8	كبيرة
8	9	عدم توفر تشريعات واضحة فيما يخص القوانين الضريبية	3.29	.976	65.8	متوسطة
9	6	الإهمال والإغفال الضريبي وانعكاسه على الوضع الضريبي للمكلف	3.61	.916	72.2	كبيرة
10	1	عدم توافق المعلومات والبيانات التي يقدمها المكلف مع مصداقية التصريحات الضريبية المقدمة من طرفه	3.86	.651	77.2	كبيرة
11	2	تواجد الاحتلال وصعوبة الوصول للمكلفين في بعض المناطق يحد من دفع الضرائب	3.79	.833	75.8	كبيرة
12	3	عرقلة الاحتلال الإسرائيلي لعمل الدوائر الضريبية في المناطق C يعيق العمل الضريبي	3.75	.844	75	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال الثالث			**3.57**	**.465**	**71.4**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (13) أن درجة المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب قد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.86) و (3.18) وهما الفقرات (عدم توافق المعلومات والبيانات التي يقدمها المكلف مع مصداقية التصريحات الضريبية المقدمة من طرفه) و (عدم توافر مفاهيم الشفافية في قرارات دوائر الضريبية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.57)، وتدل هذه النتيجة على ان المعوقات التي احتوتها الدراسة كان لها تأثير كبير في إعاقة المكلفين من دفع الضرائب من وجهة نظر مأموري الضريبية الذين شملتهم عينة الدراسة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع

ما هي وسائل الحفاظ على المال العام؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال، تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، لفقرات المجال الرابع، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة للمجال الرابع في الاستبانة لمعرفة وسائل الحفاظ على المال العام مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	في حالة توفر الشفافية لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام	4.18	.612	83.6	كبيرة
2	4	توفر العدالة في اتخاذ القرارات لدى دوائر الضريبة تساهم في الحفاظ على المال العام	4.07	.539	81.4	كبيرة
3	5	تساهم حالة اليقين لدى دوائر الضريبة في الحفاظ على المال العام	4.04	.637	80.8	كبيرة
4	6	في حالة توفر الإفصاح لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام	4.00	.544	80	كبيرة
5	5	في حال تلائم القوانين الضريبية مع الأوضاع الاقتصادية للمكلف فأنها تحافظ على المال العام	4.04	.637	80.8	كبيرة
6	3	في حال كانت المعلومات الضريبية واضحة وغير مبهمة فإنها تحافظ على المال العام	4.11	.567	82.2	كبيرة
7	2	التحديات والعقبات التي تواجه الدوائر الضريبية تحدّ من الحفاظ على المال العام	4.14	.591	82.8	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال الرابع			**4.08**	**.477**	**81.6**	**كبيرة**

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (14) أن درجة وسائل المحافظة على المال العام قد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.18) و (4.00) وهما الفقرات (في حالة توفر الشفافية لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام) و (في حالة توفر الإفصاح لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.08)، وتدل هذه النتيجة على ان الوسائل التي احتوتها الدراسة كان لها تأثير كبير في المحافظة على المال العام من وجهة نظر مأموري الضريبية الذين شملتهم عينة الدراسة.

وفي الحقيقة لا يمكن إصدار حكم دقيق على مستويات مجالات ومحاور دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام إذا اعتمدنا فقط على المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية وللمجالات، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات المعيارية، والكفيل بتقدير مستويات مجالات مقياس المحاور المذكورة جميعها والدرجة الكلية بشكل دقيق اعتماداً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية هو اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test) لعينة الدراسة؛ إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل محور من محاور الأداة ودرجتها الكلية ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الخماسي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (3) لأنها تفصل ما بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة، وعليه تمَّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكيّة (3)، والجداول التَّالي يبيِّن ذلك.

جدول (15): نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس مجالات ومحاور الاستبانة المتعلقة بدراسة دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام

الرقم	المجالات	العينة		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
-	المحور الأول: الشفافية	3.99	.479	44.127	27	*0.000
-	المحور الثاني: العدالة	3.79	.629	31.905	27	*0.000
-	المحور الثالث: اليقين	3.62	.392	48.795	27	*0.000
-	المحور الرابع: الإفصاح	3.65	.376	51.302	27	*0.000
-	المحور الخامس: الملائمة	3.33	.684	25.764	27	*0.000
1	**المجال الأول: دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام**	3.68	.255	76.275	27	*0.000
2	**المجال الثاني: طبيعة المعلومات الضريبية**	3.52	.090	39.127	27	*0.000
3	**المجال الثالث: المعيقات لتي تعيق المكلفين من دفع الضرائب**	3.57	.088	40.573	27	*0.000
4	**المجال الرابع: الحفاظ على المال العام**	4.08	.090	45.291	27	*0.000

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة اختبار (3)**

يتضح من نتائج الجدول (15) وجود فروق دالة إحصائيًّاً عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العيِّنة لمجالات (دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في فلسطين) والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم (ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أنَّ مجالات ومحاور دور وطبيعة المعلومات الضريبة وأثرها في الحفاظ على المال العام والدرجة الكلية لدى عينة

الدراسة من المبحوثين كانت مرتفعة وأكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهـذا يعبّر عن أهمية أو قيمة محاور دور وطبيعة المعلومات الضريبة وأثرها في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في الضفة الغربية والتـي كانـت تقـديراتها جميعهـا مرتفعة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1. نتائج الفرضية الأولى

وتنص على: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بـين دور المعلومات الضريبة والحفاظ على المال العام.**

وينبثق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الشـفافية فـي الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبـدأ العدالـة فـي الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الإفصـاح فـي الحفاظ على المال العام.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الملائمـة فـي الحفاظ على المال العام.

ومن أجل فحص صحة الفرضيات السابقة، فقد استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة التابعة للمجال الأول المتعلقة بدور المعلومات الضريبية في المحافظة على المال العام (الشفافية، العدالة، اليقين، الإفصاح، والملائمة) والمجال الرابع المتعلق بالحفاظ على المال العام، إذ يستخدم هذا الاختبار لبيان العلاقة بين متوسط العينة عند كل محاور الأداة المرتبطة بالفرضية المذكورة ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبيِّن ذلك.

جدول (16): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى

المحاور	قيمة معامل الانحدار البسيط (R)	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول: الشفافية	.682	22.57	*0.000
المحور الثاني: العدالة	.039	.039	0.044
المحور الثالث: اليقين	.450	6.613	*0.016
المحور الرابع: الإفصاح	.159	.671	0.420
المحور الخامس: الملائمة	.202	1.108	0.320
المجال الأول: دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام	.475	7.592	*0.011

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائيًّاً عند مستوى الدَّلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين متوسط العيِّنة في بعض المحاور وعدم وجود فروق دالة إحصائيا في محاور أخرى، مما يعني اتفاق عينة الدراسة على تأثير هذه المحاور أو عدم اتفاقها في بعض الحالات، وفيما يلي بيان ذلك:

1- فيما يتعلق بمبدأ الشفافية، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية **($\alpha \leq 0.05$)** وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو **($\alpha \leq 0.05$)**، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام.

2- فيما يتعلق بمبدأ العدالة، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.044) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو (**α≤ 0.05**)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) لدور مبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام.

3- أما فيما يتعلق بمبدأ اليقين، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية (**α≤ 0.05**) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو(α≤ 0.05)، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) لدور مبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام.

4- فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.421) وهو أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهو (α≤ 0.05)، لذلك نقبل صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) لدور مبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام.

5- فيما يتعلق بمبدأ الملائمة، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.320) وهو أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهو (α≤ 0.05)، لذلك نقبل صحة الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) لدور مبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام.

6- وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لجميع المحاور المتعلقة بدور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.011) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو (α≤ 0.05)، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، وتشير هذه النتيجة إلى اجتماع عينة الدراسة على دور وتأثير المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام على الرغم من

اختلاف العينة في بعض المحاور السابقة اختلافاً بسيطاً لم يمنع من وجود علاقة كلية بين دور المعلومات الضريبية والحفاظ على المال العام.

2. نتائج الفرضية الثانية

وتنص على: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعية المعلومات الضريبية والحفاظ على المال العام.**

ومن أجل فحص صحة الفرضية الثانية، فقد استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمعرفة العلاقة ما بين المجال الثاني المتعلق بطبيعة المعلومات والمجال الرابع المتعلق بالحفاظ على المال العام، إذ يستخدم هذا الاختبار لبيان العلاقة بين متوسط العينة عند كل مجالي الدراسة المذكورين ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبيِّن ذلك.

جدول (17): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية

المحاور	قيمة معامل الانحدار البسيط (R)	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الثاني: طبيعة المعلومات الضريبية	.533	7.566	*0.032

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.032$) وهو أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة المعلومات الضريبية والحفاظ على المال العام.

3. نتائج الفرضية الثالثة

وتنص على: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب والحفاظ على المال العام.**

ومن أجل فحص صحة الفرضية الثالثة، فقد استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمعرفة العلاقة ما بين المجال الثالث المتعلق بالمعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب والمجال الرابع المتعلق بالحفاظ على المال العام، إذ يستخدم هذا الاختبار لبيان العلاقة بين متوسط العينة عند كل مجالي الدراسة المذكورين ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبيِّن ذلك.

جدول (18): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمجالات الدراسة المتعلقة بالفرضية الثالثة

المحاور	قيمة معامل الانحدار البسيط (R)	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الثالث: المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب	.428	5.843	*0.023

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.023$) وهو اقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ($\alpha \leq 0.05$)، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب والحفاظ على المال العام.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج التوصيات

المقدمة

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج التوصيات

المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة نتائج الدراسة التي بحثت في **دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام**، وكذلك التعرف إلى دور بعض المتغيرات في موضوع الدراسة.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من التساؤلات، وستحاول الباحثة مناقشة هذه النتائج لإبراز أهم النتائج والتي ستبنى عليها التوصيات المختلفة.

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

بعد عرض نتائج البحث تتناول الباحثة مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت إليها في ضوء نتائج البحث.

1- هناك دور كبير لدور وطبيعية المعلومات الضريبة في الحفاظ على المال العام، وهذا يعبّر عن أهمية دور وطبيعة المعلومات الضريبة وأثرها في الحفاظ على المال العام من وجهة نظر مأموري الضرائب في الضفة الغربية. وتتفق تلك النتيجة مع **دراسة (لبادة،2006)** والتي ترى أن هناك التزاماً بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بدين الضريبة من قبل مأموري وموظفي الضرائب وإن الإدارة الضريبية لا تلجا إلى أي صفقات تمس دين الضريبة مع المكلفين

2- هناك دور لمبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام: حيث تبين أن درجة دور مبدأ الشفافية في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب. وتتفق تلك النتيجة مع **دراسة (عزيز، 2014م) والتي ترى** إن هناك علاقة ترابطية بين الشفافية والإدارة الضريبية كأداة لمحاربة الفاسدين في الدوائر العمومية

وخصوصاً الضريبية. وكذلك **دراسة (زاهر،2014) والتي ترى** أن تطبيق مبادئ الحوكة له علاقة معنوية وجيد في الحد من الفساد المالي والإداري

3- هناك دور لمبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام: حيث تبين أن درجة دور مبدأ العدالة في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب.

4- هناك دور لمبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام: حيث تبين أن درجة دور مبدأ اليقين في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة **دراسة (نصبة، 2015م)**، والتي ترى أن تبني معايير الحوكمة يُعد الحل الأنسب لمواجهة حالات الفساد الإداري.

5- هناك دور لمبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام: حيث تبين أن درجة دور مبدأ الإفصاح في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب. وتتفق تلك النتيجة مع **دراسة (على، ومشرف 2013)، والتي ترى بانه** توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتهرب الضريبي، حيث يعمل تطبيق مبادئ الحوكمة على الحد من التهرب الضريبي. وكذلك **دراسة (البريم،2016)** التي ترى بان هناك دور لتطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

6- هناك دور لمبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام: حيث تبين أن درجة دور مبدأ الملائمة في المحافظة على المال العام كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مأموري الضرائب.

7- طبيعة المعلومات الضريبية لها تأثير كبير في المحافظة على المال العام من وجهة نظر مأموري الضريبية الذين شملتهم عينة الدراسة.

8- المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب كان لها تأثير كبير في إعاقة المكلفين من دفع الضرائب من وجهة نظر مأموري الضريبية الذين شملتهم عينة الدراسة. وتتفق تلك

النتيجة مع **دراسة (Hanousek and palda,2004)** والتي ترى أن المواطنين يتهربون من دفع الضريبة إذا هم اعتقدوا بأنهم لا يحصلون على خدمات حكومية ممتازة

9- الوسائل التي احتوتها الدراسة كان لها تأثير كبير في المحافظة على المال العام من وجهة نظر مأموري الضريبية الذين شملتهم عينة الدراسة.

10- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام.

11- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام.

12- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ اليقين في الحفاظ على المال العام.

13- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام.

14- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور مبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام.

15- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، وتشير هذه النتيجة إلى اجتماع عينة الدراسة على دور وتأثير المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام على الرغم من اختلاف العينة في بعض المحاور السابقة اختلافاً بسيطاً لم يمنع من وجود علاقة كلية بين دور المعلومات الضريبية والحفاظ على المال العام.

16- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة المعلومات الضريبية والحفاظ على المال العام

17- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب والحفاظ على المال العام

التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرجت الباحثة بعدة توصيات، منها:

1. العمل على تطبيق مفاهيم الشفافية في الدوائر الضريبية لما لذلك من اثر واضح على التزام المكلفين بدفع الضرائب
2. توفر الشفافية والافصاح في قوائم المكلف المالية حتى لا يُصار الى اتخاذ قرارات ضريبية خاطئة
3. مراعاة قانون ضريبة الدخل لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين.
4. قيام دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية بالاستعانة بالاستشاريين غير التنفيذيين لاتخاذ القرارات.
5. تطبيق العدالة والشفافية في إدارة المال العام وتقديم خدمات جيدة للمكلفين للحد من تهربه الضريبي.
6. افصاح دائرة ضريبة الدخل للجهات الخارجية التي لها علاقة بها (وزارة المالية، البلديات، الأملاك، مجلس الوزراء) عن المعلومات المهمة بشكل متناسق ودقيق وواضح
7. أن يتم الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال الموقع الالكتروني لوزارة المالية.
8. مراعاة قوانين وتشريعات ضريبة الدخل الفلسطينية، خصوصية المكلف الفلسطيني من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
9. تحقيق القوانين والتشريعات المتعلقة بضريبة الدخل العدالة الاجتماعية

قائمة المصادر والمراجع

أبو نصار، محمد (2015)، **محاسبة الضرائب ضريبة الدخل والمبيعات**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

أبوسنينة، طارق (2008)، **العوامل المؤثرة في "التهرب الضريبي" وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

البريم، محمد (2016)، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي "دراسة ميدانية على الدوائر الضريبية في قطاع غزة"**، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

جمال الدين، العاقر (2009)، **التجانس الضريبي كىلية لتفعيل التكامل الاقتصادي: دراسة حالة بلدان المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

الجنابي، طاهر (2008)، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

الجندي، حسني (2006)، **القانون الجنائي الضريبي**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.

الحاج، طارق (2003)، ***اثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجيد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.**

حجازي، المرسي (1998)، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

الحجاوي، حسام أبو علي (2004)، **الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية**، عمان.

حماد، طارق (2005)، **حوكمة الشركات – المفاهيم – المبادئ – التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف**، ط2، مجلد 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

خصاونة، جهاد (2000)، **المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها العملية وفقا للتشـــريع الأردني**، ط1، دار وائل للطباعة، عمان.

خضر، احمد، واخرون (2014)، **الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفســـاد المـــالي والإداري في المصارف**، جامعة تشرين، سوريا.

خطاب، عزمي احمد يوسف (2010)، **الضرا ئب ومحاسبتها**، دار الاعصار العلمي، عمان.

الخطيب، خالد وشامية، أحمد (2005)، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل، عمان.

الخطيب، كمال (2006)، **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة فـــي فلســـطين**، قدمت هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير، جامعة النجـــاح الوطنيـــة، فلسطين.

خلف، فليح (2008)، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الاردن.

رحال، مصطفى (2011)، **أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 في تشجيع الاستثمار في الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

الرفاعي، خليل (1998)، **المحاسبة الضريبية**، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.

الزبيدي، عبد الباسط (2015)، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيـــذها: دراسة مقارنة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

السلامين، ياسر والدقة، عبد الرحمن (2014)، **المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها فـــي فلســـطين**، ط4، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.

شلغوم، محمد (2015)، ***أساس حق الدولة في فـــرض الضـــريبة***، **مجلـــة العلـــوم القانونيـــة والشرعية.**

الشوابكة، سالم (2015)، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشـــر والتوزيـــع، عمان.

الشوراني، عبد الحميد (1997)، **موسوعة الضرائب**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

عبد القادر، مهداوي (2015)، ***الآليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضـــريبي الـــدولي*، مجلة دفاتر السياسة والقانون.**

عبد المجيد، عبد المطلب (2004)، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

عتما، سعيد (2008)، **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

العجرمي، ماجد (2010)، **ضريبة الدخل في القانون الفلسطيني (قانون ضريبة الدخل رقم '17' لسنة 2004)**، ورقة بحث، غزة، فلسطين.

عزيز، امزيان (2012)، **دور الشفافية في تكريس مبدئي العدالة والمساواة في تحمل العـــبء الضريبي.**

العشماوي، شكري، وعثمان، سعيد (2007)، **اقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

العكشة، وائل، (1997)، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

علاونة، عاطف (2014)، **نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورهـــا: قـــراءة معاصـــر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

علي، مشرف، ومحمد عبد الحميد محمود (2013)، **دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي**، جامعة السودان.

علي، مصطفى، وحسين علي (2013)، ***دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي لـــلإدارة الضريبية*، مجلة دراسات محاسبية ومالية.**

الغانم، محمد (2011)، **الاعتراضات الضريبية:أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين**. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

غانم، هاني (2017)، **المالية العامة والتشريع الضريبي في ضوء النظام المالي والضريبي لدولة فلسطين**، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، فلسطين.

قدوة، زهير (2012)، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

القيسي، اعاد (2010)، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة، عمان.

لبادة، أمجد، (2006)، **حماية المال العام ودين الضريبة**، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

محرزي، محمد (2004)، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

مطر، محمد عطيه واخرين (1989)، **اصول التدقيق**. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. الكويت.

موسى، عمرو (2006)، **ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل**، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

نصبة، الامين (2015)، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام–دراسة حالة– بلدية قمار الوادي**، جامعة الشهيد حمة الخضر، الجزائر.

نور، عبد الناصر، والشريف، عليان (2002)، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة، عمان.

وهبه، محمد (2010)، **التهرب الضريبي – واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد**، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

ياسين، فؤاد (2005)، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري العلمية، عمان.

ياسين، فؤاد، ودرويش، أحمد (1996)، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري العلمية، عمان.

اليحيى، حسين (2000)، **المالية العامة**، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان.

اليحيى، حسين وخريوش، حسن (1994)، **المالية العامة**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

يعقوب، رويبح (2013)، **آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

يعقوب، فيحاء، والغانمي، فرقد (2014)، **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.

Hanouse and palda (2004), **The quality of government services is a civil duty to pay taxes in the Czech republics and the Soviets.**

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

إستبانة

الأخوة والأخوات المأمورين...

تحية طيبة وبعد،

يعد هذا الاستبيان جزء من رسالة الماجستير التي تقوم بها الباحثة حول " **دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية **في جامعة النجاح الوطنية.**

يرجى من حضرتكم تعبئة هذه الاستمارة لما لها من أهمية لانجاز رسالة الماجستير، وتحيطك الباحثة علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة آلاء يامين

أولا: المعلومات الشخصية:

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب لرأيك:

الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

المؤهل العلمي:

( ) دبلوم فأقل ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى

سنوات الخبرة:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5 – 10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

المركز الوظيفي:

( ) مدير دائرة ( ) نائب مدير الدائرة

( ) رئيس قسم ( ) مأمور ضريبي

عدد الدورات التدريبية المتعلقة بالضرائب:

( ) لم اتلقى دورات ( ) من 1– 3 دورات ( ) 4 دورات فاكثر

ثانيا: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقــرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
السؤال الأول: دور المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام						
المحور الأول: الشفافية						
1	تتأثر التقديرات الضريبية بتطبيق مفاهيم الشفافية					
2	يوجد علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقــرارات دوائر الضريبية					
3	يؤدي غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلــف المالية إلى قرارات ضريبية خاطئة					
4	يزيد مستوى الشفافية للبيانات المالية للمكلف مــن درجة الثقة بين المكلف ومأمور التقدير الضريبي					
5	تحول الشفافية الضريبية من حدوث خطر ضريبي يتمثل في فرض غرامات وعقوبات على المكلف					
6	تسمح الشفافية الضريبية بالاستعلام عــن حقــوق وواجبات الملكف الضريبية ويزيد مــن ثقــافتهم الضريبية					
المحور الثاني: العدالة						
7	تتخذ إدارة دائرة ضريبة الدخل قــرارات كفيلــه بحماية مصالح المكلفين.					
8	يتم النظر للإدارة العليا من قبل موظفيها على أنها تحاول ضمان الأداء المتميز والعادل للدائرة.					
9	تعمل لجنة شؤوون المــوظفين علــى تقيــيم أداء الموظفين داخل دائرة الضريبة.					
10	تلتزم دائرة ضريبة الــدخل بالإرشــادات العامــة المقدمة لها من قبل وزارة المالية.					
11	هناك سياسة واضحة لمتابعة إقــرارات المكلفــين وتدقيقها.					
12	يتم الغاء القرارات التي تتخذ بشكل خاطيء والتي من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة.					

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
13	يراعي قانون ضريبة الدخل لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين					
المحور الثالث: اليقين						
14	تستعين دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية بالاستشاريين غير التنفيذيين لاتخاذ القرارات.					
15	تستعين دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية بلجنة التدقيق الداخلي لتدقيق إقرارات الموظفين.					
16	ارتفاع مستوى إدراك مأمور التقدير لواقع عمل المكلف وظروفه					
17	يزيد سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من التهرب من ضريبة الدخل.					
18	يعمل توفير خدمات جيدة للمكلف من التزامه الضريبي.					
19	يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الذي يدفعه بدون وجه حق.					
المحور الرابع: الإفصاح						
20	يتضمن التقرير السنوي المعدّ من قبل دائرة ضريبة الدخل والمقدم لوزارة المالية إفصاحاً عن مستوى الحوكمة في دائرة الضريبة					
21	تعتبر التقارير التي تقدمها دائرة ضريبة الدخل لوزارة المالية واضحة وتقدم معلومات كافية عن عمل الدائرة					
22	يتم عرض حسابات دائرة ضريبة الدخل وفقاً لمبادئ المحاسبة الحكومية المستندة لقانون ضريبة الدخل الفلسطينية					
23	يحتاج متخذي قرارات التخمين الضريبية إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجاتهم في اتخاذ القرارات الضريبية					

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
24	ترتبط التخمينات الضريبية لمأمور التقدير على التوسع في الإفصاح المحاسبي للمكلف					
25	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها					
26	يسمح الإفصاح الضريبي السليم للمكلف بدفع أقل الضرائب دون الإخلال بالقوانين المعمول بها					
27	تفصح دائرة ضريبة الدخل للجهات الخارجية التي لها علاقة بها (وزارة المالية، البلديات، الأملاك، مجلس الوزراء) عن المعلومات المهمة بشكل متناسق ودقيق وواضح.					
28	تفصح دائرة ضريبة الدخل الفلسطينية في خططها المستقبلية عن حجم الأداء المتوقع من خلال موقعها الالكتروني.					
29	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال الموقع.					
30	يستطيع مدراء الدوائر الضريبة الاطلاع على العوائد الضريبية للدوائر الأخرى.					
31	تفصح دائرة ضريبة الدخل بشكل واضح من خلال منشوراتها بالسياسة العامة لدائرة ضريبة الدخل.					
المحور الخامس: الملائمة						
32	عدم ملاءمة قوانين ضريبة الدخل للبيئة الاقتصادية الفلسطينية					
33	التضارب في التشريعات والقرارات المتعلقة بضريبة الدخل					
34	لا تراعي قوانين وتشريعات ضريبة الدخل الفلسطينية، خصوصية المكلف الفلسطيني من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.					
35	عدم تحقيق القوانين والتشريعات المتعلقة بضريبة الدخل العدالة الاجتماعية					

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
36	عدم وجود حماية كافية في التشريعات والقوانين المتعلقة بضريبة الدخل للسلع الوطنية					
37	يشوب بعض قوانين ضريبة الدخل، الكثير من العيوب، خصوصا بالقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع النشاط الاقتصادي والتجاري					
38	يفتقر أداء ضريبة الدخل في كثير من جوانبه لرسم السياسات والتخطيط السليم					
39	يتصف الأداء في ضريبة الدخل بالعشوائية والأهواء الشخصية لمأموري التقدير					
السؤال الثاني: طبيعة المعلومات الضريبية						
40	تزيد الإعفاءات الضريبية التي يسنها القانون الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع المكلف على الالتزام					
41	تعديل مبالغ الإعفاءات الضريبية التي يفرضها القانون لزيادة التزام المكلف					
42	يحقق العمل بنظام الشرائح الضريبية العدالة الضريبية وزيادة إلتزام المكلف					
43	قدرة القانون على القضاء على ظاهرة الازدواج الضريبي والتي من شأنها الحد من التهرب الضريبي ورفع نسبة الالتزام					
44	ينظر الملكف للتهرب من ضريبة الدخل على أنه عمل غير أخلاقي					
45	يوجد نقص وعي ضريبي لدى المكلف بدور ضريبة الدخل في تمويل خزينة الدولة.					
46	تقوم مصلحة ضريبة الدخل بتوعية كافية للمواطنين عن أهمية الضريبة تحد من التهرب الضريبي.					

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
47	تقوم مصلحة ضريبة الدخل بإعلام المواطنين عن التعديلات القانونية بشكل مناسب يساهم في الحد من التهرب الضريبي.					
السؤال الثالث: المعيقات التي تعيق المكلفين من دفع الضرائب						
48	لا يوجد افصاح تام في التقديرات الضريبية					
49	عدم توافر مفاهيم الشفافية في قرارات دوائر الضريبية					
50	غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلف المالية					
51	عدم توافر المعلومات المالية للمكلف حول المعلومات الضريبية					
52	عدم وضوح العديد من مواد قانون الضريبة					
53	قلة الثقة بين المكلف ومامور التقدير					
54	عدم توفر قوائم مالية وتصريحات سليمة ومناسبة من ماموري الضرائب					
55	عدم توفر تشريعات واضحة فيما يخص القوانين الضريبية					
56	الإهمال والإغفال الضريبي وانعكاسه على الوضع الضريبي للمكلف					
57	عدم توافق المعلومات والبيانات التي يقدمها المكلف مع مصداقية التصريحات الضريبية المقدمة من طرفه					
58	تواجد الاحتلال وصعوبة الوصول للمكلفين في بعض المناطق يحد من دفع الضرائب					
59	عرقلة الاحتلال الإسرائيلي لعمل الدوائر الضريبية في المناطق C يعيق العمل الضريبي					
الحفاظ على المال العام						
60	في حالة توفر الشفافية لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام					
61	توفر العدالة في اتخاذ القرارات لدى دوائر الضريبة تساهم في الحفاظ على المال العام					

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
62	تساهم حالة اليقين لدى دوائر الضريبة في الحفاظ على المال العام					
63	في حالة توفر الإفصاح لدوائر الضـــريبة فإنهـــا تساهم في الحفاظ على المال العام					
64	في حال تلائم القوانين الضريبية مـــع الأوضـــاع الاقتصادية للمكلف فأنها تحافظ على المال العام					
65	في حال كانت المعلومات الضريبية واضحة وغير مبهمة فانها تحافظ على المال العام					
66	التحديات والعقبات التي تواجه الدوائر الضـــريبية تحدّ من الحفاظ على المال العام					

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Role and Nature of Tax Information's in maintaining Public Money

By
Ala'a Yameen

Supervised By
Prof. Abdel Naser Ebrahim Nour

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2019

The Role and Nature of Tax Information's in maintaining Public Money

By
Ala'a Yameen
Supervised By
Prof. Abdel Naser Ebrahim Nour

Abstract

This study aims to identify The Role and Nature of Tax Information's in maintaining Public Money, and to answer the main question of the study: What is the role and nature of tax information in maintaining public money? The study sought to verify the main hypothesis: There is no role for tax information in maintaining public money at the level of statistical significance at the level of significance (a = 0.05), the researcher used the descriptive approach, the population of the study consists of all tax estimator in the West Bank (103 tax estimator), and the sample of the study consists of (36 tax assessors) in four different West Bank governorates (Nablus, Tulkarm, Jenin and Qalqilia).

The study reached the following results:

1. There is a role of tax information in maintaining public money.
2. There is a role for the principle of transparency in the preservation of public money.
3. There is a role for the principle of equity in the preservation of public money

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, most notably:

1. The necessity of building a culture of strategic planning and publishing it in all tax departments in order to facilitate its adoption when needed to work in it.

2. The need for the General Department of tax departments to comply with the laws governing its work, in its endeavor to preserve public money.

3. Form a team for planning and cooperation, representing income tax departments, taxpayers and representatives of local community institutions, and not limited to planning at senior levels in the ministry.